جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي
كلية العلوم الإسلامية
قسم أصول الدين

# الحديث غير المحفوظ ودلالته عند الترمذي في جامعه
## – دراسة نماذج مختارة –

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر
في العلوم الإسلامية – تخصص: الحديث وعلومه

**الطالبة:**
حليمة رضواني

**المشرف:**
د. محمد رمضاني

**لجنة المناقشة**

| الاسم واللقب | الرتبة | الجامعة | الصفة |
|---|---|---|---|
| أ.د يوسف عبد اللاوي | أستاذ التعليم العالي | جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي | رئيسا |
| د. محمد رمضاني | أستاذ محاضر (أ) | جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي | مشرفا ومقررا |
| د. العيد بلالي | أستاذ محاضر (أ) | جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي | ممتحنا |

**السنة الجامعية: 1444– 1445هـ/ 2023– 2024م**

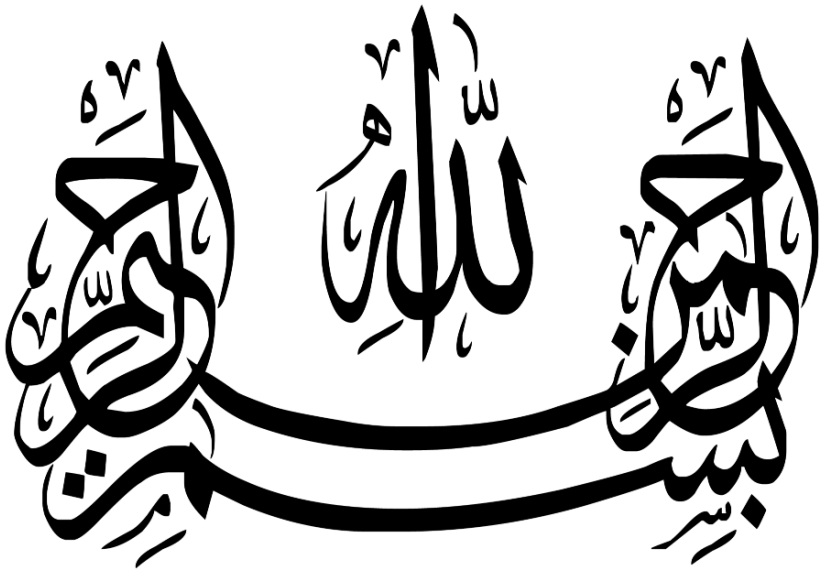

# إهداء

***بكل فخر واعتزاز أهدي بحث تخرجي:***

*إلى والدي الذين زرعا في قلبي بذور الأمل.. ومهدوا لي دروب العلم والعمل*

*جسر الحب الصاعد بي إلى الجنة* ***أمي الحبيبة***

*نبراسي الذي نور دربي* ***أبي الحبيب***

*يامن كنتم لي خير داعمين ..فلولاكم ما كان لي هذا اليقين ..دمتم لي خير معين*

***إخوتي وأخواتي***

*إلى صغيراتي يا نور البصر ..فيكن وجدت الأمل والقدر ..هدية من الله أغلى الدرر*

***عائشة وبيان وجنان***

*إلى أفراد عائلتي الكبيرة ..بكم كانت الدروب منيرة ..و بفضلكم واصلت المسيرة*

***جدتي ..أخوالي وخالاتي ..أعمامي وعماتي***

*أنتن الأمل الذي يدفعني إلى الأمام ..و الضوء الذي يرشدني في الظلام*

***صديقاتي رفيقات الدرب***

*وأخيرا أهدي هذا العمل المتواضع إلى خدمة السنة النبوية الشريفة، راجين أن يكون له أثر طيب في نشر العلم والفهم الصحيح لتراث نبينا الكريم صلى الله عليه وسلم.*

# شكر وتقدير

*أول ما أستهل به كلامي شكر الله عز وجل أن وفقني إلى إتمام هذه الرسالة، سائلة المولى سبحانه جل في علاه أن يجعلها فاتحة خير وبركة علي وعلى من يستفيد منها، وأن يزيدني من واسع فضله، كما قال في كتابه الكريم: { لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ }[إبراهيم:7].*

*وأتقدم لمشرفي الفاضل: **الدكتور محمد رمضاني** بخالص الشكر والتقدير، لدعمه وتوجيهاته السديدة طوال فترة إعداد هذه الرسالة، لقد كانت نصائحكم وملاحظاتكم القيمة نبراسا لنا وساهمت بشكل كبير في تحقيق هذا الإنجاز، شكرا لكم على صبركم وتفانيكم وتشجيعكم المستمر، وجعله الله في ميزان حسناتكم.*

*كما أود أن أعبر عن عميق امتناني لأساتذتي الكرام: **الأستاذ الدكتور يوسف عبد اللاوي، الأستاذ الدكتور علي خظرة والدكتور مصطفى حميداتو** على عطائهم اللامحدود، لقد كانوا مصدر إلهام ودافع لنا على التقدم إلى أعلى المستويات، شكرا لكم على جهودكم واهتمامكم.*

*كما أرفع آيات الشكر والعرفان إلى **جميع أساتذة كلية العلوم الإسلامية** في جامعة حمه لخضر، وأخص بالذكر **أساتذتي** الذين درسوني في المرحلة الجامعية، فقد كانوا نعم الأساتذة، لالتزامهم بجودة التعليم ودعمهم المستمر لنا، إذ لم يبخلوا علينا بالتوجيه إن أخطأنا، ولا عن تقديمهم النصح والإرشاد في جميع مجالات الحياة سواء كانت في الحياة الدراسية أو الحياة اليومية حفظهم الله تعالى وحماهم من كل سوء.*

*شكرا **لصديقاتي** في الجامعة على التعاون والمساعدة المتبادلة التي جعلت دراستنا الأكاديمية أكثر متعة وسهولة، كما أشكرهن على وقوفهن معي في اللحظات الصعبة.*

*وأخيرا أود أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير **لأعضاء لجنة المناقشة الكرام** على وقتهم الثمين وجهودهم المبذولة في قراءة ومراجعة رسالتنا، إن ملاحظاتكم القيمة وتوجيهاتكم السديدة دافع لتحسين وتطوير عملنا.*

**الملخص :**

سعيت من خلال هذه الدراسة الموسومة بالعنوان "الحديث غير المحفوظ ودلالته عند الترمذي في جامعه" إلى معرفة دلالة الحديث غير المحفوظ التي أوردها أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي في كتابه "الجامع المختصر من السنن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم و معرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل"، حيث جمعت نماذج من أحاديث حكم عليها الترمذي بأنها غير محفوظة، ودرستها دراسة حديثية، من خلال تخريجها التخريج الموسع، وتخريج ما يقابلها – وهو المحفوظ –، وجمع كلمات الأئمة النقاد في الحكم عليها، ومقارنة ذلك بكلام الإمام الترمذي، للخلوص في الأخير إلى الدلالة الدقيقة لهذا المصطلح لدى الترمذي.

**الكلمات المفتاحية** : غير المحفوظ ، الترمذي ، الجامع.

**Abstract**

This study titled “The Unpreserved Hadith and its indication according to Al-Tirmidhi in his Jami’،” aims to know the significance of the Unpreserved Hadith mentioned by Abu Issa Muhammad bin Issa Al-Tirmidhi in his book “Al-Jami’ Al-Mukhtasar Min Al-Sunan on the Messenger of Allah،may Allah bless him and grant him peace، and knowing what is correct،what is false، and what to work on.” I collected examples of hadiths that Al-Tirmidhi ruled as not preserved، and I studied them in a modern study، by grading them in an expanded manner، and grading what corresponds to them – which is preserved -، and collecting the words of the critical imams in judging them، and comparing that with the words of Imam Al-Tirmidhi، to be clear in the matter. The latter refers to the precise meaning of this term according to Al-Tirmidhi

**Keywords** :Unpreserved،Al-Tirmidhi،Al-Jami

# مقدمة

إن الحمد لله نحمد ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي الله، وأشهد أن لا إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله. أما بعد:

أكرمنا الله تعالى بالإسلام دينا حنيفا، وبالسنة النبوية مقاما وتشريفا ، وقد حفظهما الله تعالى فقال: {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ}[الحجر:9]، فالقرآن محفوظ في كتابه الكريم، أما السنة فقد قيض الله لها رجالا أجلاء يذودون عنها التحريف والتزييف، يكتبون وينقحون، يقطعون الدنيا ويجولون، لأجل تنقية السنة والتمييز بين الصحيح والسقيم، وأن تصل إلينا نقية جلية، ومن هؤلاء الجهابذة الكبار "الإمام أبو عيسى الترمذي"، جوهرة من جواهر العصر الذهبي، الذي اشتهر بعبقرته في الحديث والفقه، فهو المحدث الفقيه بلا منازعة، فقد أنار هذه الأمة بمؤلفاته الذهبية، التي على رأسها "الجامع المختصر من السنن عن رسول الله ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل"، فقد حوى جمعا عظيما من الأحاديث, فمنها الصحيح والحسن والضعيف، وذكر قسما سماه ب:"غير المحفوظ"، ومن هنا كان موضوع بحثي حول الحديث غير المحفوظ ودلالته عند الترمذي في جامعه.

**أولا: إشكالية البحث:**

إشكالية البحث الرئيسة، هي: ما دلالة مصطلح "غير المحفوظ" التي أطلقها الترمذي على جملة من الأحاديث في جامعه؟. وما مرتبة هذه الأحاديث من جهة القبول والرد؟

- هل يلزم من إطلاق هذا المصطلح التعليل دائما؟ أو بمعنى آخر: هل اقتصر إطلاق هذا الوصف على الأحاديث التي وهم فيها الثقات فقط، أم تعدى لما ثبت فيه خطأ الضعفاء؟

**ثانيا: أهمية الموضوع:**

- معرفة مفهوم ودلالة الحديث غير المحفوظ تجعلنا نميز بين صحيح الحديث من سقيمه، من خلال التأكد من صحة نسبتها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، لأجل الحفاظ على السنة النبوية واضحة نقية لايشوبها شيء.

-تعلم منهجية جديدة وفريدة في النقد الحديثي، توسع مدركات طالب العلم، ومعرفة نهج الترمذي في دراسة الأحاديث وكيفية تطبيق علم الجرح والتعديل من حيث دراسة السند والمتن.

- معرفة الأحاديث الصحيحة والضعيفة-غير المحفوظة-تساعد الفقهاء على استنباط الأحكام الشرعية، وبناء الفقه على قاعدة صحيحة متينة.

**ثالثا : أسباب اختيار الموضوع:**

- قوة الموضوع وما يحمله من أهمية عظيمة في علوم الحديث
- عبقرة الترمذي وإبداعه في علم الحديث، والرغبة في معرفة كيفية تعامل الإمام الترمذي مع الأحاديث غير المحفوظة، ومعرفة دلالتها, وطريقته في تحليل هذه الأحاديث، وإطلاق الحكم عليها .
- ميولي إلى جانب العلل في الحديث ورغبتي في التعمق فيها لاكتساب هذا الفن ومعرفة نهج الترمذي في ذلك، فضلا عن مروري على كتب الأئمة النقاد أنهل من علمهم.

**رابعا: أهداف الدراسة:**

- يهدف هذا البحث إلى التعريف بالترمذي وكتابه، وبيان مكانتهما عند المحدثين، وبيان معنى الأحاديث غير المحفوظة ودليلها عنده.
- تنقية السنة النبوية من سقيم الحديث و تبيين العلة الواقعة فيه، مما يساهم في الحفاظ على السنة الصحيحة، ويقوي الثقة فيها ويعزز الوحدة الإسلامية.
- الرد على المستشرقين المشككين في السنة النبوية، وتبيين أن صحة الأحاديث مبنية على أسس علمية متينة.
- إثراء المكتبة الإسلامية بموضوع جد مهم في علم الحديث بمنهجية علمية أكادمية، تسهل على طالب العلم عناء البحث .
- **خامسا: الدراسات السابقة**

بعد البحث والتقصي في الشبكة العنكبوتية، لم أجد دراسات مطابقة لبحثي "الحديث غير المحفوظ" ودلالته عند الترمذي في جامعه"كبحث مستقل"، وهذا مما يكسب الموضوع طبعا جديدا وقيمة علمية، ولكن هناك من تطرق إلى دراسة جانب من جوانبه أو بعض جزئياته، ونذكر منها هاتين الدراستين:

- الشاذ والمنكر وزيادة الثقة-موازنة بين المتقدمين والمتأخرين-، تأليف: د.عبد القادر مصطفى المحمدي، وهي رسالة دكتوراه من الجامعة الإسلامية بإشراف الأستاذ الدكتور بشار عواد معروف، تكلم فيه عن الشاذ والمنكر، وعلاقتهما بمصطلح غير المحفوظ عند جماعة من الأئمة، منهم الترمذي التي كانت الدراسة حوله جزئية ليست شاملة .
- منهج الترمذي في أحكامه في جامعه، تأليف: عداب الحمش، وقد تطرق إلى الكلام عن الحديث غير المحفوظ عند التعرض ملامح منهج الترمذي في أحكامه على الأحاديث لكن بصفة سطحية.

ولا أنكر أنني استفدت من هذين الكتابين، في بعض المواطن التي تخص موضوع البحث.

وبعد إشرافي على نهاية العمل وقبل أيام قليلة من تسليمه؛ أطلعني المشرف على أطروحة جامعية في إحدى الجامعات العراقية، لم تكن متوفرة على الشبكة، هذه الأطروحة تشبه إلى حد كبير موضوع هذه المذكرة، وعنوانها" قول الإمام الترمذي "غير محفوظ" دراسة نقدية في كتابه الجامع"، لعبد الرحمن محمود حسين العزاوي، وهي رسالة ماجستير، مقدمة للجامعة العراقية، نوقشت سنة 2020م/1441هـ.

وقد فاتني الاطلاع عليها للأسباب سالفة الذكر، وقد اقترح علي المشرف أن أسلم العمل كما هو، حتى وإن لم أطلع على البحث المذكور، تجنبا للتشويش على مخرجات هذه المذكرة، وحتى تكون نتائجها نتاجا صافياً لجهدي وعملي فيها.

**سادسا: منهجية البحث:**

اخترت عشرة نماذج وصف الترمذي الحديث فيها بأنه غير محفوظ، من بين اثنين وثلاثين موضعا، وقد حاولت النأي عن الانتقائية في الاختيار، حتى تكون النتائج أقرب إلى الموضوعية.

وطريقتي في العرض أن أذكر الحديث بنصه كما هو في الجامع، ثم أعقبه بنقل كلام الترمذي الذي حكم عليه فيه بأنه غير محفوظ، شارحةً له في الخطوة الثالثة، ثم أنتقل إلى التخريج العلمي الموضح للرواية غير المحفوظة، ثم المحفوظة، وأختم كل حديث بالدراسة والترجيح لأنهيه بذكر ما رجح عندي من مراد الترمذي من إطلاقه هذا الحكم على الحديث.

وقد سلكت جملة من المناهج في هذه الدراسة:

**أ–التاريخي**: اتبعت هذا المنهج في ترجمة الإمام الترمذي في حياته الشخصية والعلمية ، وكذا في التعريف بكتابه الجامع .

**ب– التحليلي**: في تحليل كلام الترمذي وشرحه، وتحليل كلام غيره من الأئمة.

**ج– المقارن**: بإجراء مقارنة وموازنة بين نصوص الأئمة في حكمهم على كل حديث.

**د– النقدي**: بعرض حكم الترمذي وأحكام غيره على الميزان العلمي، وعلى المقرر عند علماء الحديث.

أما طريقتي في عرض المادة البحثية فهي:

- تخريج الأحاديث النبوية في المتن، بحيث أذكر من أخرجه واسم كتابه، أما ذكر الكتاب والباب والرقم والجزء والصفحة يكون في الهامش، واعتمدت على كتب السنة والمسانيد والمعاجم وغيرها.
- عدم الترجمة للأعلام المشهورين أو غيرهم .
- ذكرت في الهامش اسم الكتاب، كنية واسم الكاتب، المحقق–إن وجد–،دار النشر ، الطبعة ،سنة النشر، الجزء، رقم الصفحة.
- في التهميش أعتمد غالبا على كتاب واحد لمؤلف معين وآخذ منه في عدة مواضع فإنني أذكر التهميش كاملا في أول موضع، وفي المواضع الأخرى أكتفي بذكر الكتاب، اسم المؤلف، وأكتب مرجع سابق وأذكر الجزء والصفحة .

**سابعا: صعوبات البحث:**

ومن بين ما واجهني:

- صعوبة التعامل في الدراسة مع علم العلل، لقلة العلم والخبرة والتجربة، فطالب علم في مرحلته الأولى لا يجد سوى الصبر والثبات، وما توفيقي إلا بالله العلي العظيم.

**ثامنا: خطة البحث:**

وقد اتبعت خطة للبحث مرتبة على النحو التالي: مقدمة و ثلاث مباحث وخاتمة.

بدءا بالمقدمة فقد احتوت على عدة عناصر أساسية منها: التعريف بالموضوع وأهميته وأهدافه وإشكالية البحث..

يليها مبحث تمهيدي: يشمل التعريف بمصطلحات البحث: غير المحفوظ، والشاذ، والمنكر, والتفرد.

ثم جاء عقبه المبحث الأول الذي كان عنوانه: التعريف بالترمذي وجامعه، يندرج تحته مطلبين: المطلب الأول بعنوان: التعريف بالترمذي، والمطلب الثاني: التعريف بكتابه الجامع.

أما المبحث الثالث فكان للدراسة التطبيقية تحت عنوان: نماذج لأحاديث غير محفوظة عند الترمذي ودلالتها في جامعه، تندرج تحته عشرة مطالب لعشرة أحاديث غير محفوظة، درسناها دراسة نقدية لنخلص إلى دلالتها.

وآخر المطاف خاتمة فيها أهم النتائج التي توصلنا إليها.

وصلى اللهم على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم في الأولين والآخرين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

# الدراسة النظرية

ويتضمن ما يلي :

- ✓ مبحث تمهيدي: مدخل مفاهيمي
- ✓المبحث الأول: التعريف بالترمذي وجامعه

# مبحث تمهيدي: مدخل مفاهيمي

## المطلب الأول: تعريف الحديث غير المحفوظ

### 1- في اللغة:

وهو مركب إضافي: "**غير**" و" **المحفوظ**" .

– **غير**: غيرٌ بمعنى لا فتنصبها على الحال كقوله تعالى: { فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ} [البقرة: 173][1]

– **المحفوظ**: وفي التنزيل العزيز:{بلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ فِي لَوْحٍ مَحْفُوظ}[البروج:21-22]، والحفظ: نقيض النسيان وهو التعاهد وقلة الغفلة. حفظ الشيء حفظاً[2]

### 2- في الاصطلاح:

يحتاج الوقوف على دلالة "غير المحفوظ" عند الأئمة المتقدمين، تتبعا واستقراءا لنصوصهم المبثوثة في المصنفات، وهذا مما لا تسعه هذه المذكرة، وقد قامت أساسا على سؤال معنى غير المحفوظ عند الترمذي.

ويذكر بعض الباحثين أن لفظ "غير المحفوظ" عند المتقدمين كابن المديني والبخاري وأبي حاتم و النسائي وغيرهم، يطلقونه على الأحاديث المعلة بعلل مختلفة[3]،مثل: الشذوذ، النكارة، الاضطراب، ضعف الراوي، زيادة الثقة والتفرد مطلقا...الخ

فكل واحد من الأئمة المتقدمين يطلق لفظ "غير محفوظ" على الأحاديث المعلة بعلل تخصه تختلف عن غيره، فهم يتباينون في إطلاقهم لهذا اللفظ.

---

[1] مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي، يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا،ط5، 1999م،ج1،ص232.

[2] لسان العرب، أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي ابن منظور، دار صادر–بيروت، ط3، 1414هـ، ج7، ص141.

[3]– انظر: الشاذ والمنكر وزيادة الثقة – موازنة بين المتقدمين والمتأخرين، أبو ذر عبد القادر بن مصطفى بن عبد الرزاق المحمدي، رسالة دكتوراه من الجامعة الإسلامية بإشراف الأستاذ الدكتور بشار عواد معروف، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 2005م، ج1، ص107.

وأما المتأخرون فأشهر من جاء عنه تعريف "غير المحفوظ" هو ابن حجر حيث يقول: "فإن خولف بأرجح منه: لمزيد ضبطٍ، أو كثرة عددٍ، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات، فالراجح يقال له: "المحفوظ"، ومقابله وهو المرجوح يقال له: "الشاذ"[1].

من خلال ما ورد نلحظ أن المحفوظ عند ابن حجر يقابل الشاذ، وبصفة أولى المحفوظ يقابله غير المحفوظ، فنستنتج أن غير المحفوظ مرادف للشاذ عند ابن حجر .

## المطلب الثاني: اصطلاحات مقاربة: "الشاذ"، "المنكر" و "التفرد"

واضح أن معنى "غير المحفوظ" قائم على "المخالفة" "والتفرد"، فالمصطلحات التي ينبغي تعريفها في هذا السياق وهي شديدة الصلة بغير المحفوظ هي: الشاذ والمنكر والتفرد.

### أولا: تعريف الشاذ:

### 1- في اللغة:

ش ذ ذ: شذ عنه أي انفرد عن الجمهور وندر، يشذ بالضم والكسر شذوذًا فهو شاذ وأشذه غيره[2].

### 2- في الاصطلاح:

نحاول استجلاء معنى الشاذ من خلال تتبع هذا المصطلح في كتب علوم الحديث:

- قال الشافعي: "ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة ما لا يرويه غيره، هذا ليس بشاذ، إنما الشاذ أن يروي الثقة حديثًا يخالف فيه الناس، هذا الشاذ من الحديث"[3]

فالشاذ عند الشافعي هو مخالفة الثقة الناس.

---

[1] نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، ت: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير بالرياض،ط1422،1هـ،ص84.

[2] مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي، يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا،ط5، 1999م،ج1،ص163.

[3] معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد النيسابوري، ت:السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية–بيروت،ط2، 1977م،ص:119.

- قال الحاكم: "معرفة الشاذ من الروايات، وهو غير المعلول، فإن المعلول ما يوقف على علته، أنه دخل حديثًا في حديثٍ، أووهم فيه راو أو أرسله واحدٌ، فوصله واهمٌ، فأما الشاذ فإنه حديثٌ يتفرد به ثقةٌ من الثقات، وليس للحديث أصلٌ متابعٌ لذلك الثقة"[1].

الحديث الشاذ عند الحاكم هو تفرد الثقة مطلقا من دون مخالفة.

- قال الخليلي: "الشاذ: ما ليس له إلا إسنادٌ واحدٌ يشذ بذلك شيخٌ ثقةٌ كان أو غير ثقةٍ ، فما كان عن غير ثقةٍ فمتروكٌ ، لا يقبل ، وما كان عن ثقةٍ يتوقف فيه ، ولا يحتج به"[2]

الحديث الشاذ عند الخليلي هو تفرد الراوي مطلقا .

قال ابن الصلاح: "إذا انفرد الراوي بشيءٍ نظر فيه، فإن كان ما انفرد به مخالفاً لما رواه من هو أولى منه بالحفظ لذلك وأضبط كان ما انفرد به شاذاً مردوداً، وإن لم تكن فيه مخالفةٌ لما رواه غيره، وإنما هو أمرٌ رواه هو ولم يروه غيره، فينظر في هذا الراوي المنفرد، فإن كان عدلاً حافظاً موثوقاً بإتقانه وضبطه؛ قبل ما انفرد به ولم يقدح الانفراد فيه، كما فيما سبق من الأمثلة، وإن لم يكن ممن يوثق بحفظه وإتقانه لذلك الذي انفرد به؛ كان انفراده خارماً له مزحزحاً له عن حيز الصحيح ؛ ثم هو بعد ذلك دائرٌ بين مراتب متفاوتةٍ بحسب الحال فيه: فإن كان المنفرد به غير بعيدٍ من درجة الحافظ الضابط المقبول تفرده استحسنا حديثه ذلك ولم نحطه إلى قبيل الحديث الضعيف، وإن كان بعيداً من ذلك رددنا ما انفرد به، وكان من قبيل الشاذ المنكر؛ فخرج من ذلك أن الشاذ المردود قسمان: أحدهما: الحديث الفرد المخالف ؛ والثاني: الفرد

[1] معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم، مصدر سابق،ص:119.

[2] الإرشاد في معرفة علماء الحديث، أبو يعلى الخليلي خليل بن عبد الله بن أحمد، ت:د.محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد-الرياض،ط1، 1409هـ،ج1،ص176.

الذي ليس في راويه من الثقة والضبط ما يقع جابراً لما يوجبه التفرد والشذوذ من النكارة والضعف، والله أعلم"[1].

الحديث الشاذ عند ابن الصلاح هو مخالفة الفرد ثقة كان أو ضعيفا وهو مرادفا للمنكر، وهو أيضا الفرد الضعيف الذي لا ينجبر بما يوجبه التفرد .

– قال ابن حجر: "فإذا روى الضابط والصدوق شيئا فرواه من هو أحفظ منه أو أكثر عددا بخلاف ما روى بحيث يتعذر الجمع على قواعد المحدثين فهذا شاذ"[2].

وقال أيضا في النزهة: "الشاذ: ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه، وهذا هو المعتمد في تعريف الشاذ بحسب الاصطلاح"[3].

الحديث الشاذ عند ابن حجر هو مخالفة الثقة لمن هو أحفظ وأكثر.

قال السخاوي: "فالأليق في حد الشاذ ما عرفه به الشافعي، ولذا اقتصر شيخنا في شرح النخبة عليه"[4].

وهذا الذي رجحه السيوطي في "التدريب" والصنعاني في "توضيح الأفكار" وغيرهم.

وقال المباركفوري في تحفة الأحوذي: "فهذا التعريف هو الذي عليه المحققون وهو المعتمد"[5], وقد استقر تعريف الشاذ على ما نص عليه الشافعي وأقره على ذلك ابن حجر ويكون الشذوذ في السند والمتن .

**ثانيا: تعريف المنكر:**

**1– في اللغة:**

---

[1] معرفة أنواع علوم الحديث، أبوعمرو عثمان بن عبد الرحمان تقي الدين المعروف بابن الصلاح، ت:عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية،ط1، 2002م،ص167-168.

[2] فتح الباري شرح صحيح البخاري، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز. دار المعرفة – بيروت، 1379هـ،ج1،ص384.

[3] نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ابن حجر، مصدر سابق، ص213.

[4] فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي، ت:علي حسين علي، مكتبة السنة – مصر،ط1، 2003م،ج1،ص249.

[5] تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفورى، دار الكتب العلمية – بيروت،د.ط،د.س.ن،ج2،ص83-84.

اللازم من فعل النكر المنكر نكر نكارةً. والمنكر من الأمر: خلاف المعروف، وقد تكرر في الحديث الإنكار والمنكر، وهو ضد المعروف، وكل ما قبحه الشرع وحرمه وكرهه، فهو منكرٌ، ونكره ينكره نكراً، فهو منكورٌ، واستنكره فهو مستنكرٌ، والجمع مناكير[1]

## 2- في الاصطلاح:

أول من عرف المنكر من علماء المصطلح هو ابن الصلاح، ويظهر من كلامه أنه سوى بين الشاذ و المنكر، فهما عنده سيان، وقد تبعه جماعة من العلماء.

-قال ابن الصلاح: "المنكر ينقسم قسمين على ما ذكرناه في الشاذ فإنه بمعناه: وهو المنفرد المخالف لما رواه الثقات، وهو الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والإتقان ما يحتمل معه تفرده"[2].

-وقال الذهبي: "المنكر: وهو ما انفرد الراوي الضعيف به. وقد يعد مفرد الصدوق منكراً"[3].

-وقال ابن كثير: "المنكر: وهو كالشاذ: إن خالف راويه الثقات فمنكر مردود، وكذا إن لم يكن عدلاً ضابطاً، وإن لم يخالف فمنكر مردود"[4].

-إلى أن جاء ابن حجر فرق بين الشاذ و المنكر، ووصف من سوى بينهما غافلا.

قال ابن حجر: "وعرف بهذا أن بين الشاذ والمنكر عموماً وخصوصاً من وجهٍ؛ لأن بينهما اجتماعاً في اشتراط المخالفة، وافتراقاً في أن الشاذ رواية ثقةٍ، أو صدوقٍ، والمنكر رواية ضعيفٍ. وقد غفل من سوى بينهما، والله تعالى أعلم"[5].

---

[1] لسان العرب، ابن منظور، مصدر سابق، ج5، ص233.

[2] معرفة أنواع علوم الحديث، ابن الصلاح، مصدر سابق، ج1، ص172.

[3] الموقظة في علم مصطلح الحديث، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، ط2، 1412هـ، ج1،ص42.

[4] اختصار علوم الحديث، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، ت: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط2، ص58.

[5] نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ابن حجر، مصدر سابق،ج1،ص214.

وقال أيضا :"وإن وقعت المخالفة مع الضعف؛ فالراجح يقال له: "المعروف"، ومقابله يقال له: "المنكر"[1].

قال السيوطي في ألفيته:

المنكر الذي روى غير الثقه ... مخالفًا، في نخبةٍ قد حققه

قابله المعروف، والذي رأى ... ترادف المنكر والشاذ نأى[2]

وقد تبع ابن حجر أكثر المتأخرين على التفرقة بين الشاذ والمنكر .

**ثالثا: تعريف التفرد:**

**1- في اللغة:**

فرد: الله تعالى وتقدس هو الفرد، وقد تفرد بالأمر دون خلقه، والفرد أيضاً: الذي لا نظير له[3].

**2- في الاصطلاح:**

لا يكاد يوجد في المصنفات الحديثية القديمة تعريف صريح واضح للتفرد، فوروده منتشر ومنفرق في طيات الكتب لكلام المحدثين النقاد في كتب الأفراد والغرائب والعلل والرجال والضعفاء وغيرها .

وبهذا كان حظ للمتأخرين في تعريف التفرد وجعلوا حدا له.

- وكان ممن عرفه الدكتور المليباري فقال:" يراد بالتفرد أن يروي شخص من الرواة حديثا، دون أن يشاركه الآخرون، وهو ما يقول فيه المحدثون النقاد :"حديث غريب"، أو "تفرد به فلان"، أو "هذا حديث لا يعرف إلا من هذا الوجه"، أو "لا نعلمه يروى عن فلان إلا من حديث فلان"، أو نحو ذلك"[4] .

---

[1] نفس المصدر، ج1،ص86.

[2] ألفية السيوطي في علم الحديث، جلال الدين السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر، ت:ماهر الفحل، صححه وشرحه: الأستاذ أحمد محمد شاكر، المكتبة العلمية-بيروت،د.ط،د.س.ن، ج1،ص23.

[3] لسان العرب، ابن منظور، مصدر سابق،ج3،ص331.

[4] الموازنة بين المتقدمين و المتأخرين في تصحيح الأحاديث و تعليلها، حمزة عبد الله المليباري، دار بن حزم، بيروت-لبنان ، ط2، 2001م،ص71.

- وقد عرفه أيضا الدكتور عبد الجواد حمام تعريفا مفصلا شاملا فقال: "التفرد: ما يأتي من طريق واحد، دون أن يشاركه غيره من الرواة، سواء كان بأصل الحديث أو بجزء منه، مع المخالفة أو دونها، بزيادة فيه أو بدون زيادة، في المتن أو السند، ثقة ضابطا كان الراوي أو دون ذلك"[1]

ونستنتج مما ورد أن هناك علاقة بين التفرد والشذوذ والنكارة، وذلك أن التفرد سبب لهما، لا علة في حد ذاته، لأنه كم من التفردات في كتب الحديث صحيحة، فالتفرد دليل على الشذوذ والنكارة والطريق إليهما.

أما عن علاقة "غير المحفوظ" ب:"الشاذ"و"المنكر"و"التفرد", فتكمن في أن دلالة "غير محفوظ" تدور حول هذه المصطلحات, ولأن معنى "غير المحفوظ" قائم على "المخالفة" و"التفرد"، فهي شديدة الصلة به.

[1] التفرد في رواية الحديث و منهج المحدثين في قبوله أو رده، عبد الجواد حمام، دار النوادر، سوريا-دمشق،ط1، 2008م، ص90.

# المبحث الأول: التعريف بالترمذي وكتابه الجامع

## المطلب الأول: التعريف بالترمذي

### أولا: اسمه ونسبه ونسبته

أما اسمه ونسبه: فهو أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى الضحاك[1].

ونسبته: الترمذي ، السلمي ، البوغي .

فأما الترمذي فنسبة إلى مدينة ترمذ بالكسر وهو المستفيض على الألسنة حتى يكون كالمتواتر[2]، وهي المدينة التي ولد فيها ، وترمذ مدينة قديمة على طرف نهر بلخ المسمى بجيحون[3]

وأما السلمي نسبة إلى بني سليم قبيلة معروفة[4].

وأما البوغي نسبة إلى بوغ وهي قرية من قرى ترمذ على ستة فراسخ[5] منها[6].

### ثانيا: مولده:

تاريخ ولادة الإمام الترمذي مختلف فيها ولا يوجد نص صريح يبين ذلك، والشائع أنه ولد أوائل القرن الثالث للهجرة .

قال الذهبي: "ولد: في حدود سنة عشرٍ ومائتين"[7].

---

[1] وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس أحمد بن محمد، ابن خلكان، ت: إحسان عباس، دار صادر بيروت، ط1، ج4،ص278.

[2] سير أعلام النبلاء، شمس الدين محمد بن أحمد، الذهبي ، ت:مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة،بيروت،ط3، 1985م،ج13،ص273.

[3] الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، أبو عبد الله محمد بن جعفر، الكتاني، ت:محمد المنتصر بن محمد الزمزمي، دار البشائر,ط2000،6م، ج1،ص11.

[4] الرسالة المستطرفة ،أبو عبد الله محمد بن جعفر الكتاني، نفس المرجع،ج1،ص11.

[5] الْفَرْسَخُ: ثَلَاثَةُ أَمْيال أَو سِتَّةٌ، سُمِّيَ بِذَلِكَ لأَن صَاحِبَهُ إِذا مَشَى قَعَدَ وَاسْتَرَاحَ مِنْ ذَلِكَ كأَنه سَكَنَ، وَهُوَ وَاحِدُ الْفَرَاسِخِ, انظر: لسان العرب, ابن منظور, مرجع سابق, ج3, ص44.

[6] الأنساب، لأبي سعد عبد الكريم بن محمد، السمعاني، ت:عبد الرحمان بن يحي المعلمي، مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط1، 1962م،ج1،ص361.

[7] سير أعلام النبلاء، الذهبي، نفس المرجع، ج13، ص270.

وقال الصفدي: "ولد سنة بضع ومائتين"[1].

والراجح كما قال ابن رجب الحنبلي: "ولد هذا الإمام سنة تسع ومائتين على أرجح الأقوال وكان ذلك بترمذ"[2].

وكلام ابن رجب نستنتجه من قول الذهبي: "وكان من أبناء السبعين"[3]، وكذلك اتفاق العلماء أن وفاته كانت سنة 279م، يستلزم من هذا أنه يكون قد ولد سنة 209م .

وقيل ولد ضريرا, والصحيح أنه أضر في آخر عمره، ويتضح ذلك من كلامه عن نفسه أنه كان يكتب ويحفظ مما يدل أنه ولد مبصرا .

نقل أبو سعدٍ الإدريسي بإسنادٍ له، أن أبا عيسى قال:"كنت في طريق مكة فكتبت جزأين من حديث شيخٍ، فوجدته فسألته، وأنا أظن أن الجزأين معي، فسألته، فأجابني، فإذا معي جزآن بياض، فبقي يقرأ علي من لفظه، فنظر، فرأى في يدي ورقاً بياضاً، فقال: أما تستحي مني؟ فأعلمته بأمري، وقلت: أحفظه كله"[4].

قال ابن كثير: "والذي يظهر من حال الترمذي أنه إنما طرأ عليه العمى بعد أن رحل، وسمع، وكتب وذاكر، وناظر، وصنف"[5].

وقال ابن حجر: "وقال يوسف بن أحمد البغدادي الحافظ أضر أبو عيسى في آخر عمره قلت وهذا مع الحكاية المتقدمة عن الترمذي يرد على من زعم أنه ولد أكمه –والله تعالى أعلم–

---

[1] الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي، ت: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث – بيروت،د.ط،2000م،ج4،ص207.

[2] شرح علل الترمذي، زين الدين ابن رجب الحنبلي، ت: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار – الزرقاء – الأردن ط1، 1987م،ج1،ص43.

[3] ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، ت:علي محمد البجاوي، دار المعرفة بيروت– لبنان،ط1، 1963م،ج3،ص678.

[4] سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، ج13،ص273.

[5] البداية والنهاية، لأبي الفدا اسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، ت:علي شيري، دار إحياء التراث العربي،بيروت– لبنان،ط1، 1988م،ج11،ص78.

وقال الحاكم أبو أحمد سمعت عمران بن علان يقول مات محمد بن إسماعيل البخاري ولم يخلف بخراسان مثل أبي عيسى في العلم والورع بكى حتى عمي"[1].

من خلال ما ورد يتبين أن الراجح أنه أضر في كبره بعد رحلته وكتابته العلم[2].

**ثالثا: شيوخه:**

الإمام الترمذي المحدث الفقيه طاف مشارق الأرض ومغاربها لطلب العلم من شيوخ محدثين وفقهاء فبدأ بشيوخ بلده ثم ارتحل إلى أمصار عديدة .

حيث قال المزي: "طاف البلاد، وسمع خلقا كثيرا من الخراسانيين والعراقيين والحجازيين وغيرهم"[3].

ومن أبرز شيوخ الترمذي في زمانه: على رأسهم البخاري ومسلم صاحبي الصحيحين، وأبو داود صاحب السنن، والدارمي صاحب السنن أيضا[4].

ومن شيوخه أيضا الذين أكثر الرواية عنهم[5]:

- قتيبة بن سعيد روى عنه (601) حديثا.
- محمد بن بشار روى عنه (442) حديثا .
- محمود بن غيلان روى عنه (292) حديثا.
- هناد بن السري روى عنه(280) حديثا .
- أحمد بن منيع البغوي روى عنه (249) حديثا .

---

[1] تهذيب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، مطبعة دائرة المعارف النظامية الهند،ط1, 1326هـ،ج9،ص389.

[2] سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، ج13،ص270.

[3] تهذيب الكمال في أسماء الرجال، أبو الحجاج جمال الدين يوسف المزي، ت:بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ط1، 1980م ج26،ص250-251.

[4] الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين، نور الدين عتر، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر-القاهرة، ط1،د.س.ن،ص17.

[5] الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع، د.عداب محمود الحمش، دار الفتح للدراسات والنشر-عمان،الأردن،ط1، 2003م،ص72.

- محمد بن يحيى العدني روى عنه (180) حديثا.
- محمد بن علاء الهمداني روى عنه (176) حديثا.
- علي بن حجر السعدي روى عنه (163) حديثا.
- عبد بن سعيد الكشي روى عنه (158) حديثا.

**رابعا: تلاميذه:**

شاع صيت أبو عيسى الترمذي في البلاد، وبرز علمه في الحديث والفقه، فارتحل إليه كل قاصد طلب العلم ينهل من فيض مشكاته الحديثية الفقهية .

ومن أبرز تلاميذه: محمد بن محبوب أبو العباس المحبوبي المروزي (راوي الجامع)، والهيثم بن كليب الشامي (راوي الشمائل)، وأحمد بن يوسف النسفي، وأبو الحارث أسد بن حمدويه،وداود بن نصر بن سهيل البزدوي، وعبد بن محمد بن محمود النسفي، ومحمود بن نمير وابنه محمد بن محمود، ومحمد بن مكي بن فوج، وأبو جعفر محمد بن سفيان بن النضر النسفيون، ومحمد بن المنذر بن سعيد الهروي وآخرون[1].

والذي زاده فخرا على فخر، أن كان ممن كتب حديثه شيخه البخاري الذي زاد في مقامه رفعة، قال الترمذي في حديث علي بن المنذر عن ابن فضيلٍ، عن سالم بن أبي حفصة، عن عطية، عن أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعلي: "لا يحل لأحدٍ يجنب في هذا المسجد غيري وغيرك ": سمع مني محمد بن إسماعيل هذا الحديث[2].

**خامسا: منزلة الإمام الترمذي عند علماء الحديث:**

إن الترمذي علم من أعلام الحديث المبرزين، حيث نشأ وترعرع في عصر السنة الذهبي بالموازاة مع البخاري ومسلم وأصحاب دواوين السنة، فقد استفاد منهم كما استفادوا منه وصنف الجامع الذي هو من أهم المصنفات الحديثية، الذي جعل العلماء يرفعونه إلى طبقة الأئمة الحفاظ الثقات وأثنوا عليه ثناء عطرا، نذكر منهم :

[1] تهذيب التهذيب، ابن حجر، مرجع سابق، ج9، ص387.

[2] تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي، مرجع سابق، ج26، ص252.

أن الترمذي نفسه قال: "قال لي محمد بن إسماعيل ما انتفعت بك أكثر مما انتفعت بي"[1].

- قال الحافظ ابن حبان: "كان ممن جمع وصنف وحفظ وذاكر"[2].
- قال السمعاني: "إمام عصره بلا مدافعة صاحب التصانيف"[3].
- قال المزي: "صاحب "الجامع" وغيره من المصنفات، أحد الأئمة الحفاظ المبرزين، ومن نفع الله به المسلمين"[4].
- قال الذهبي: "الحافظ، العلم، الإمام، البارع، ابن عيسى السلمي، الترمذي الضرير، مصنف (الجامع) ، وكتاب (العلل) ، وغير ذلك"[5].
- وقال ابن حجر: "أبو عيسى صاحب الجامع أحد الأئمة"[6].

**سادسا: مؤلفاته:**

ترك الإمام الترمذي تراثا حافلا من شتى العلوم: علم الحديث وعلم الفقه وعلم السير وعلم التفسير و علم التاريخ و غيرها...من كتب مطبوعة ومخطوطة ومفقودة، ومن أشهرها:

- الجامع الكبير.
- العلل الصغير.
- العلل الكبير.

---

[1] تهذيب التهذيب، ابن حجر، مرجع سابق، ج9، ص389.

[2] الثقات، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البستي، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند،ط1، 1973م،ج9،ص153.

[3] الأنساب، السمعاني، مرجع سابق،ج2،ص362.

[4] تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، المزي، مرجع سابق،ج26،ص250.

[5] سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، ج13،ص270.

[6] تقريب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، ت: محمد عوامة، دار الرشيد- سوريا، ط1، 1986م,ج1،ص500.

- الشمائل المحمدية و الخصال المصطفوية .
- أسماء الصحابة.
- الرباعيات في الحديث.
- كتاب الموقوف.
- كتاب الأسماء و الكنى.
- كتاب الزهد.
- كتاب التفسير.
- كتاب التاريخ.

**سابعا: وفاته:**

بعد مسيرة من العلم والعمل، وحياة حافلة بالإنجازات لأجل خدمة الدين والحفاظ على سنة نبينا صلى الله عليه وسلم، توفي العالم الحافظ أبو عيسى الترمذي .

قال الحافظ أبو العباس جعفر بن محمد بن المعتز المستغفري:"مات أبو عيسى الترمذي الحافظ بترمذ ليلة الاثنين لثلاث عشرة ليلةً مضت من رجبٍ سنة تسعٍ وسبعين ومئتين"[1].

## المطلب الثاني: التعريف بالكتاب "الجامع"

**أولا: اسم الجامع:**

عنوان الجامع ورد على عدة أسماء منها:

- "الجامع الصحيح": وهو إطلاق الحاكم على كتاب الترمذي[2]، وهذا الحكم على الغالب، لأن فيه الصحيح وما دون ذلك.
- "صحيح الترمذي": وهو إطلاق الخطيب البغدادي[3]، وهو كذلك على الغالب .

---

[1] تهذيب الكمال في أسماء الرجال،المزي،ج26،ص252.

[2] تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، جلال الدين السيوطي عبد الرحمان بن أبي بكر، ت:أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة-الرياض،د.ط،د.س.ن،ج1،ص180.

[3] نفس المرجع،ج1،ص180.

- "سنن الترمذي": ويسمى الترمذي سنناً تغليباً ، والسنن هي التي فيها الأحكام فقط على ترتيب أبواب الفقه[1].
- "الجامع": وهو أكثر استعمالا، وأشهر إطلاقا منسوبا إلى مؤلفه فيقال: "جامع الترمذي"[2]، والجامع الذي يحتوي على ثمانية أشياء وهي هذه سير وآداب وتفسير وعقائد وفتن وأحكام وأشراط ومناقب[3]
- "الجامع المختصر من السنن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل"[4] : وهذا الإسم مطابق لمضمون الكتاب، كما قال عبد الفتاح أبو غدة:"ووقفت عليه مثبتا على مخطوطتين قديمتين، كتبت إحداهما قبل سنة 479هـ، وقبل ولادة الحافظ بن خير بأكثر من عشرين سنة، فقد ولد سنة 502هـ، والنسخة الأخرى كتبت في سنة 582هـ"[5].

**ثانيا: سبب تأليفه:**

والذي جعله يؤلف كتابه الجامع كما قال عن نفسه :"وإنما حملنا على ما بينا في هذا الكتاب من قول الفقهاء وعلل الحديث لأنا سئلنا عن هذا فلم نفعله زمانا ثم فعلناه لما رجونا فيه من منفعة الناس لأنا قد وجدنا غير واحد من الأئمة تكلفوا من التصنيف ما لم يسبقوا إليه"[6]

---

[1] العرف الشذي شرح سنن الترمذي، محمد أنور شاه بن معظم شاه الكشميري الهندي، تصحيح الشيخ محمود شاكر، دار التراث العربي-بيروت،لبنان،ط1، 2004م،ج1،ص32.

[2] الإمام الترمذي و الموازنة بين جامعه وبين الصحيحين، د.نور الدين عتر، مرجع سابق،ص44.

[3] العرف الشذي شرح سنن الترمذي، محمد أنور شاه، مرجع سابق،ج1،ص32.

[4] فهرست ابن خير الإشبيلي، أبوبكر بن خير بن عمر الإشبيلي، ت:محمد فؤاد منصور، دار الكتب العلمية-بيروت، لبنان،ط1، 1419هـ،ج1،ص98.

[5] تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي، أبو غدة عبد الفتاح، مكتب المطبوعات الإسلامية-حلب،ط1، 1993م, ص55.

[6] العلل الصغير للترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى الترمذي، ت:أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي-بيروت،د.ط،د.س.ن،ج1،ص731.

**ثالثا: موضوع الجامع**

**أ- الجامع:**

كتاب الجامع للترمذي كتاب عظيم، من أشهر وأهم المصنفات الحديثية، حيث أبدع مصنفه في الحديث والفقه، فإن موضوعه الحديث الشريف، رواية وفقها، وقد احتوى على ما يقارب 4000 حديثا، نجده قد رتبه على الأبواب، وأكثر فيه من رواية الأحاديث الصحيحة وغيرها، وذكر كل عقب حديث درجته، من الصحة أو الحسن أو الضعف، فجاء كتابا حافلا، مشتملا على مختلف الموضوعات الهامة .

فالكتاب مشتمل على أحاديث الأحكام وغيرها، ونصف هذه المجموعة تقريبا للأحكام، والباقي لسائر الأبواب .

وقد عني الترمذي عناية خاصة بالمواعظ والآداب وبالتفسير وبالمناقب، فهذه الأبواب لم يتوسع فيها مصنفو كتب السنة مثلما توسع أبو عيسى، وقد أشاد بها الكاتبون عن الكتاب، وأثنوا على عناية الترمذي بها .

وهذه العناوين المجملة يندرج تحت كل عنوان منها أبواب كثيرة العدد، وكل باب منها يحمل عنوان المسألة أو الحكم الذي روى الترمذي الحديث أو الأحاديث من أجله .

ويطلق المحدثون على العنوان اسم الترجمة، وتنقسم التراجم في كتاب الترمذي إلى قسمين:

**الأول: تراجم عامة:** تشمل أحاديث مسائل متعددة وأبواب كثيرة تشترك في نوع موضوعها كمسائل الصلاة أو الزكاة، ويعنون لها أبو عيسى، بلفظ "أبواب" مستعملا هذه الصيغة(أبواب الطهارة عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-) و (أبواب الزكاة عن رسول الله -صلى الله عليه و سلم-) وهكذا .

**الثاني: تراجم جزئية:** توضع لمسألة معينة، يخرج الترمذي حديثا أو أحاديث تدل عليها، ويستعمل لها كلمة "باب" فيقول باب كذا مثل (باب ما جاء إن مفتاح الصلاة طهور) و (باب الحكم في الدماء)، وغير ذلك[1].

**ب- العلل الصغير:**

[1] الإمام الترمذي و الموازنة بين جامعه و الصحيحين، نور الدين عتر، مرجع سابق،ص44.

كتاب العلل جزء من الجامع لا يتجزأ، وهو بمثابة المقدمة، إلا أن الترمذي أتى به آخر الكتاب، وخاتمة له، وقد روى بعض رواة الجامع "كتاب العلل" مستقلا عن الجامع، وذلك لا يدل على أنه كتاب مفرد بنفسه، بل أنهم أفردوه بالرواية، لاختصاصه بالفوائد التي تضمنها تسهيلا للانتفاع به[1] .

وتعرض فيه الترمذي لأصول ومسائل، تتصل بما التزمه في كتابه من بيان الفقه، وأنواع الحديث، والكلام في الرجال، لتكون بمثابة أصول وقواعد يرجع إليها القارئ .

وترجع هذه المسائل لأمور ستة نبينها فيما يلي:

1-بيان حال أحاديث الكتاب إجمالا، فذكر أن جميع أحاديثه قد عمل بها العلماء أو بعضهم، خلا حديثين، وبين حكم الحديث المرسل أنه لا يحتج به عند أكثر أهل الحديث .

2-أخذ ما ذكره من الفقه والصناعة، فذكر أسانيده بالمذاهب الفقهية، وأقوال الأئمة المتبوعين التي ذكرها في الجامع وذكر أخذه لعلوم الصنعة من العلل، والكلام في الرجال والتاريخ، وقد ذكر أنه أخذه مما ناظر فيه البخاري والدارمي وأبا زرعة ومن كتب تاريخ الرجال

3-علوم الرجال وقد بين قواعد هامة في ذلك، وهي تنحصر في مشروعية الجرح والتعديل وأقسام الرجال وأحكامهم .

4-التحمل والأداء: وقد بين فيه:

- الرواية بالمعنى: فحكى جوازها عند أهل العلم بشرط إقامة الإسناد وحفظه و الإتيان بالمعنى دون تغيير فيه.
- جواز التحمل بالعرض: وهو"القراءة على الشيخ" وجواز التحمل بالسماع منه، وذكر أن كلا منهما جائز عند أهل الحديث.
- كيفية الأداء لمن تحمل بالعرض: وأنه يجوز له عند الرواية أن يقول:"حدثنا" ويقول: "أخبرنا" عند أكثر أهل العلم، وأن "حدثنا" تخص السماع عند بعضهم.

[1] المرجع نفسه،ص53.

- الإجازة: وقد ذكر الخلاف في جواز التحمل بها، فروى عددا من الآثار في جوازها ثم ذكر مذهب المانعين، وقد عمل المتأخرون بالإجازة وتساهلوا فيها.

5-تنبيه على اختلاف العلماء في جرح بعض الرجال وتعديلهم وفي غير ذلك من مسائل العلم .

6_تفسير الاصطلاحات في كتابه: وقد فسر الحديث الحسن والغريب، وسكت على سائر الاصطلاحات الأخرى[1] .

**رابعا: فضل الجامع وثناء العلماء عليه**

مكانة الجامع عند العلماء عالية لعلو ما فيه ،كيف لا وهو يحمل في طياته الحديث النبوي الشريف لخير الخلق-صلى الله عليه وسلم-،فقد حظي بثناء جزيل لما ورد فيه من درر حديثية فقهية جليلة، من بينهم نذكر:

- ابن الأثير حيث قال في جامع الأصول: "له تصانيف كثيرة في علم الحديث، وهذا كتابه «الصحيح» أحسن الكتب وأكثرها فائدة، وأحسنها ترتيبًا، وأقلها تكرارًا، وفيه ما ليس في غيره: من ذكر المذاهب، ووجوه الاستدلال، وتبيين أنواع الحديث من الصحيح، والحسن، والغريب، وفيه جرح وتعديل، وفي آخره كتاب «العلل» ، قد جمع فيه فوائد حسنة لا يخفى قدرها على من وقف عليها"[2].
- وقال أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي الحافظ:" سمعت الإمام أبا إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري بهراة، وجرى بين يديه ذكر أبي عيسى الترمذي وكتابه، فقال: كتابه عندي أنفع من كتاب البخاري ومسلم، لأن كتابي البخاري ومسلم لا يقف على الفائدة منهما إلا المتبحر العالم، وكتاب أبي عيسى يصل إلى فائدته كل أحد من الناس"[3].

---

[1] الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين، نور الدين عتر، مرجع سابق،ص52.

[2] جامع الأصول في أحاديث الرسول، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد الجزري ابن الأثير، عبد القادر الأرنؤوط، مكتبة الحلواني – مطبعة الملاح – مكتبة دار البيان،ط1، 1969م،ج1،ص194.

[3] تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي، مرجع سابق،ج1،ص172.

- وعن أبي علي منصور بن عبد الله الخالدي قال:" قال أبو عيسى: صنفت هذا الكتاب فعرضته على علماء الحجاز والعراق وخراسان فرضوا به، ومن كان في بيته هذا الكتاب -يعني الجامع- فكأنما في بيته نبي يتكلم"[1].
- وقال القاضي أبو بكر بن العربي في أول شرح الترمذي: "وليس في قدر كتاب أبي عيسى مثله حلاوة مقطع، ونفاسة منزع، وعذوبة مشرع، وفيه أربعة عشر علمًا فوائد؛ صنف - وذلك أقرب إلى العمل- وأسند وصحح وأسقم ، وعدد الطرق، وجرح وعدل، وأسمى وكنى، ووصل وقطع، وأوضح المعمول به والمتروك، وبين اختلاف العلماء في الرد والقبول لآثاره، وذكر اختلافهم في تأويله. وكل علم من هذه العلوم أصلٌ في بابه، وفردٌ في نصابه. فالقارئ له لا يزال في رياض مؤنقة، وعلوم متفقة متسقة"[2].

**خامسا: رتبة الجامع بين كتب السنة**

أما عن رتبته بين الكتب الستة، فمن العلماء من يقدمه عن سنن أبي داود وسنن النسائي، ومنهم من يؤخره عنهما.

قال الحازمي : "و في الحقيقة شرط الترمذي أبلغ من شرط أبي داود ، لأن الحديث إذا كان ضعيفا أو مطلعه من حديث أهل الطبقة الرابعة فإنه يبين ضعفه و ينبه عليه، فيصير الحديث عنده من باب الشواهد و المتابعات، و يكون اعتماده على ما صح عند الجماعة، و على الجملة فكتابه مشتمل على هذا الفن فلهذا جعلنا شرطه دون شرط أبي داود"[3].

---

[1] تذكرة الحفاظ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان،ط1، 1998م،ج2،ص154.

[2] قوت المغتذي على جامع الترمذي، جلال الدين السيوطي عبد الرحمان بن أبي بكر، إعداد الطالب: ناصر بن محمد بن حامد الغريبي، إشراف: فضيلة الأستاذ الدكتور/ سعدي الهاشمي، رسالة الدكتوراة - جامعة أم القرى، مكة المكرمة - كلية الدعوة وأصول الدين، قسم الكتاب والسنة،1424هـ،د.ط،ج1،ص9.

[3] شروط الأئمة الخمسة، أبوبكر محمد بن موسى الحازمي، اعتمد التحقيق: على طبعة حسام الدين القدسي-رحمه الله-التي طبعت بمصر سنة 1357هـ، دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان،ط1، 1984م،ص57.

وقال الذهبي: انحطت رتبة جامع الترمذي عن سنن أبي داود والنسائي لإخراجه حديث المصلوب والكلبي وأمثالهما[1].

وقال ابن رجب الحنبلي:"واعلم أن الترمذي ـ رحمه الله ـ خرج في كتابه الحديث الصحيح، والحديث الحسن، وهو ما نزل عن درجة الصحيح، وكان فيه بعض ضعف، والحديث الغريب كما سيأتي ؛ والغرائب التي خرجها فيها بعض المناكير، ولا سيما في كتاب الفضائل، ولكنه يبين ذلك غالباً ولا يسكت عنه ؛ ولا أعلمه خرج عن متهم بالكذب، متفق على اتهامه حديثاً بإسناد منفرد إلا أنه قد يخرج حديثاً مروياً من طرق، أو مختلفاً في إسناده، وفي بعض طرقه متهم.

وعلى هذا الوجه خرج حديث محمد بن سعيد المصلوب، ومحمد بن السائب الكلبي نعم، قد يخرج عن سيىء الحفظ، وعمن غلب على حديثه الوهم، ويبين ذلك غالباً، ولا يسكت عنه.

وقد شاركه أبو داود في التخريج عن كثير من هذه الطبقة، مع السكوت على حديثهم، كإسحاق بن أبي فروة، وغيره"[2].

وقال صاحب كشف الظنون: "وهو ثالث الكتب الستة في الحديث"[3].

وقال نور الدين عتر: "الذي نراه هو إن كتاب أبي عيسى ثالث الكتب الستة، تالي الصحيحين في الرتبة من حيث الصحة، وذلك لأن شرطه أقوى من شرط أبي داود ،كما نص الإمام الحازمي على ذلك في كلمته التي نقلناها في طبقات الرواة"[4].

والراجح أن جامع الترمذي هو ثالث كتب السنة الستة بعد الصحيحين، لما تقدم من الأسباب و-الله تعالى أعلم-

---

[1] تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، جلال الدين السيوطي، مصدر سابق،ج1،ص187.

[2] شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن الحنبلي، ت:د.همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار-الزرقاء-الأردن،ط1، 1987م،ج2،ص611.

[3] كشف الظنون عن أسامي الفنون، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة، مكتبة المثنى-بغداد، د.ط، 1941م،ج1،ص559.

[4] الإمام الترمذي و الموازنة بين جامعه و بين الصحيحين، نور الدين عتر، مرجع سابق،ص62.

**خلاصة**

الإمام الترمذي المحدث الفقيه, أبو عيسى محمد بن عيسى من العلماء الأجلاء الذين سخروا أنفسهم في سبيل حماية السنة النبوية من التحريف وتنقيتها من الضعيف, فجعل ينقل الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم مبينا الصحيح من السقيم, وشارحا له مستنبطا الفقه, فبرز نجمه عاليا في علم الحديث, يخطو خطى شيخه البخاري الذي كان له خير معلم, فقد ألف الكتب والمصنفات وأشهر ما صنعت يداه كتابه "الجامع" الذي كان خير دليل على علو شأنه في علم الحديث والفقه, فقد ورد فيه الأحاديث التي عليها العمل, خلا حديثين: حَدِيث بن عَبَّاس أَن النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم جمع بَين الظّهْر وَالْعصر بِالْمَدِينَةِ وَالْمغْرب وَالْعشَاء من غير خوف وَلَا سفر وَلَا مطر, وَحَدِيث النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم أَنه قَالَ إِذا شرب الْخمر فاجلدوه فَإِن عَاد فِي الرَّابِعَة فَاقْتُلُوهُ.

# الدراسة التطبيقية

وتتضمن ما يلي :

- ✓ المبحث الثاني : نماذج لأحاديث غير محفوظة عند الترمذي ودلالتها في جامعه

# المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية: نماذج لأحاديث غير محفوظة عند الترمذي و دلالتها في جامعه

**تمهيد في بيان طريقة الترمذي في عرض الحديث غير المحفوظ**

قبل الشروع في الدراسة التطبيقية التي نقوم من خلالها إلى استكشاف دلالة غير المحفوظ عند الإمام الترمذي أحببت أن أمهد ببيان طريقة الترمذي في عرض الأحاديث غير المحفوظة في تحت تراجم جامعه:

**1-إيراد الحديث:** بعد ذكر الترجمة العامة يعقبها بالترجمة الخاصة للحديث نحو:(أبواب الصلاة-باب ما جاء إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين)، يورد الحديث كاملا بسنده ومتنه، يذكر سلسلة الرواة ومتن الحديث يعقبه .

**2-الحكم على الحديث:** بعد إيراد الحديث يحكم عليه بالصحة أو الحسن أو الضعف أو قوله غير محفوظ، فأحيانا يورد الحديث الصحيح تم يعلق عيه من بعد على أنه غير محفوظ، وأحيانا يذكر الحديث غير المحفوظ ثم يتبعه بعد ذلك بالحديث الصحيح .

**3-سبر المرويات و المقارنة بينها:** يعرض الترمذي المرويات التي تحيط بالحديث ويجمعها، من متابعات وشواهد فبها يتضح اللبس إن كان فيها تفرد أو مخالفة أو ضعف راو أو غير ذلك من أسباب كونها غير محفوظة .

**4-النقد الحديثي:** ينظر الترمذي في سند الحديث كما ينظر في متنه للتأكد من سلامته من الشذوذ أو النكارة فإذا كان الحديث يتعارض مع ما هو محفوظ و ثابت من الأحاديث الأخرى فإنه يعتبر الحديث غير محفوظ و يضعفه ، وفي حالة وجود اختلافات بين الروايات كان الترمذي يعلق على هذه الاختلافات ويبين أسباب تفضيل رواية على أخرى، إذا كانت هناك رواية ضعيفة أو غير محفوظة، فإنه يذكر ذلك بوضوح، ثم يقوم بالترجيح بينها .

**5-ذكر أقوال العلماء:** ينقل كلام الأئمة النقاد مثل: علي بن المديني وأحمد بن حنبل والبخاري، فإذا كان هناك اتفاق بين العلماء فإنه يذكر ذلك لدعم رأيه، وكان كثيرا ما ينقل عن شيخه البخاري ويقر كلامه ويستشهد به.

وكذلك يورد الترمذي مذاهب الفقهاء في أحاديث الأحكام، وينص على الأحاديث التي عليها العمل .

- وبعد استقراء كتاب الجامع للترمذي، وجدت أن الترمذي قد استعمل لفظ غير محفوظ في حوالي اثنين وثلاثين حديثا، اخترت منها عشرة أحاديث من أبواب متفرقة، درستها مرورا على خطوات، آخرها النتيجة التي توصلت إليها ألا وهي دلالة الحديث غير المحفوظ عنده في كل حديث من هذه المختارات.

## المطلب الأول: حديث"تحية المسجد"

### أولا: نص كلام الترمذي

أخرج الترمذي في "أبواب الصلاة"

باب ما جاء إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين

حدثنا قتيبة بن سعيدٍ، قال: حدثنا مالك بن أنسٍ، عن عامر بن عبد الله بن الزبير، عن عمرو بن سليمٍ الزرقي، عن أبي قتادة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا جاء أحدكم المسجد فليركع ركعتين قبل أن يجلس»، وفي الباب عن جابرٍ، وأبي أمامة، وأبي هريرة، وأبي ذر، وكعب بن مالكٍ.

وحديث أبي قتادة حديثٌ حسنٌ صحيحٌ.

وقد روى هذا الحديث محمد بن عجلان، وغير واحدٍ، عن عامر بن عبد الله بن الزبير، نحو رواية مالك بن أنسٍ.

وروى سهيل بن أبي صالحٍ هذا الحديث، عن عامر بن عبد الله بن الزبير، عن عمرو بن سليمٍ، عن جابر بن عبد الله، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وهذا حديثٌ غير محفوظٍ، والصحيح حديث أبي قتادة.

والعمل على هذا الحديث عند أصحابنا: استحبوا إذا دخل الرجل المسجد أن لا يجلس حتى يصلي ركعتين إلا أن يكون له عذرٌ.

قال علي بن المديني: وحديث سهيل بن أبي صالحٍ خطأٌ أخبرني بذلك إسحاق بن إبراهيم، عن علي بن المديني[1].

**ثانيا: شرح نص كلام الترمذي**

يظهر من كلام الترمذي أن رواية سهيل بن أبي صالح عن جابر، لا تصح لمخالفتها رواية أصحاب عامر بن عبد الله بن الزبير وهم: مالك-الذي خرج الترمذي روايته-، ومحمد بن عجلان وغير واحد فهم يروونه عن أبي قتادة رضي الله عنه.

وهم أكثر عددا وأحفظ -لا سيما مالك-.

وقد دعم الترمذي اختياره بنقل كلام ابن المديني, وفيها التصريح بخطأ سهيل .

**ثالثا: تخريج الرواية غير المحفوظة**

الرواية التي وصفها الترمذي بأنها غير محفوظة هي رواية سهيل بن أبي صالح، عن عامر بن عبد الله بن الزبير، عن عمرو بن سليم الزرقي، عن جابر، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إذا جاء أحدكم المسجد فليركع ركعتين قبل أن يجلس».

- أخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده[2]، عن حماد .
- أخرجه ابن المقرئ في المعجم[3]، عن عبيدة بن حميد .
- أخرجه الطحاوي في مشكل الآثار[4]، عن إسماعيل بن زكريا .

كلهم ( حماد وعبيدة بن حميد وإسماعيل بن زكريا ) عن سهيل بن أبي صالح .

---

[1] جامع الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى الترمذي، ت:بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي -بيروت،د.ط،1998م،رقم:316،ج1،ص416-417.

[2] مسند أبي يعلى، أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى التميمي الموصلي، ت: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث- دمشق،ط1، 1984م،مسند أبي يعلى الموصلي، مسند جابر،رقم:2117،ج4،ص89.

[3] معجم ابن المقرئ، أبوبكر محمد بن إبراهيم المشهور بابن المقرئ، ت: أبي عبد الحمن عادل بن سعد، مكتبة الرشد، الرياض، شركة الرياض للنشر و التوزيع،ط1، 1998م،باب الألف، باب الحاء،رقم:780،ج1،ص241.

[4] شرح مشكل الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة المعروف الطحاوي، ت:شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط1، 1994م،الجزء14،باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في إتيانه مسجد قباء وفي صلاته فيه،رقم:5717،ج14،ص404.

**رابعا: تخريج الرواية المحفوظة**

ونعني بها هنا رواية أبي قتادة التي رواها أصحاب عامر بن عبد الله بن الزبير، عن عمرو بن سليم الزرقي، عن أبي قتادة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم::«إذا جاء أحدكم المسجد فليركع ركعتين قبل أن يجلس».

- أخرجه مالك في الموطأ[1]، والبخاري في صحيحه[2]، ومسلم في صحيحه[3]، وأحمد في مسنده[4]، والطيالسي في مسنده[5], عن مالك بن أنس.

وأخرجه أيضا الدارمي في سننه[6]، وابن ماجة في سننه[7] عن مالك بن أنس.

---

[1] الموطأ، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي، ت:محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية – أبو ظبي – الإمارات،ط1، 2004م،كتاب السهو، انتظار الصلاة و المشي إليها، رقم: 170/559،ج2،ص225.

[2] صحيح البخاري، محمد بن اسماعيل أبو عبد الله البخاري، ت: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة،ط1، 1422هـ،كتاب الصلاة، باب إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين قبل أن يجلس، رقم: 444،ج1،ص96.

[3] صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، ت:محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي– بيروت، د.ط،د.س.ن، كتاب صلاة المسافرين و قصرها، باب استحباب تحية المسجد بركعتين و كراهة الجلوس قبل صلاتهما، رقم: 714،ج1،ص495.

[4] مسند الإمام أحمد، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، ت: شعيب الأرنؤوط و آخرون، مؤسسة الرسالة، ط1، 2001م،تتمة مسند الأنصار، حديث أبي قتادة الأنصاري، رقم: 22523،ج37،ص202.

[5] مسند الطيالسي، أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي، ت:د.محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر– مصر،ط1، 1999،أحاديث أبي قتادة عن النبي صلى الله عليه و سلم، رقم: 633،ج1،ص514.

[6] سنن الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمان بن الفضل الدارمي، ت: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني للنشر والتوزيع–المملكة العربية السعودية،ط1، 2000م،كتاب الصلاة، باب الركعتين إذا دخل المسجد، رقم: 1433، ج1،ص514.

[7] سنن ابن ماجة،ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، ت:محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية– فيصل عيسى البابي الحلبي، د.ط،د.س.ن، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب من دخل المجلس فلا يجلس حتى يركع، رقم: 1013،ج1،ص324.

وأخرجه أيضا النسائي في سننه[1]، عن مالك بن أنس .

- أخرجه عبد الرزاق في المصنف[2].
- أخرجه ابن المبارك في الزهد[3]،والحميدي في مسنده[4]،وابن أبي شيبة في مصنفه[5]، وأحمد في المسند[6]،وابن خزيمة في صحيحه[7], عن محمد بن عجلان.

وأخرجه أيضا أبو عوانة في المستخرج[8]، عن محمد بن عجلان.

- أخرجه البخاري في صحيحه[9]، عن عبد الله بن سعيد.

---

[1] السنن الصغرى للنسائي، أبو عبد الرحمان أحمد بن شعيب بن علي الخرساني النسائي، ت:عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية-حلب،ط2، 1986م،كتاب المساجد، الأمر بالصلاة قبل الجلوس فيه، رقم: 730، ج2، ص53.

[2] المصنف، أبوبكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الصنعاني، ت:حبيب الرحمان الأعظمي، المجلس العلمي-الهند،ط2، 1403هـ،كتاب الصلاة، باب الركوع إذا دخل المسجد، رقم: 1673،ج1،ص428.

[3] الزهد والرقائق لابن المبارك، أبو عبد الرحمان عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي ،ت: حبيب الرحمان الأعظمي، دار الكتب العلمية-بيروت، د.ط،د.س.ن، باب فضل ذكر الله عز و جل، رقم: 1291،ج1،ص456.

[4] مسند الحميدي، أبو بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى، ت:حسن سليم أسد الداراني، دار السقا،دمشق-سوريا،ط1، 1996م،أحاديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، رقم: 425،ج1،ص395.

[5] الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، أبوبكر بن أبي شيبة عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان ، ت:كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد-الرياض،ط1، 1409هـ،كتاب الصلوات، من كان يقول: إذا دخلت المسجد فصل ركعتين، رقم: 3419،ج1،ص299.

[6] مسند أحمد، مصدر سابق، تتمة مسند الأنصار، حديث أبي قتادة الأنصاري، رقم: 22529،ج37،ص241.

[7] صحيح ابن خزيمة، أبوبكر بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة النيسابوري، ت:د.محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي- بيروت، د.ط،د.س.ن،كتاب الجمعة، باب الأمر بالتطوع بركعتين عند دخول المسجد قبل الجلوس، رقم: 1825، ج3،ص162.

[8] مستخرج أبي عوانة، أبو عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري الإسفراييني، ت:أيمن بن عارف الدمشقي، دار المعرفة-بيروت،ط1، 1998م،كتاب الصلاة، بيان إيجاب الركعتين على من يدخل المسجد قبل أن يجلس وعلى القادم من السفر أن يبدأ بالمسجد فيصلي فيه ركعتين..، رقم: 1238 ،ج1،ص346.

[9] صحيح البخاري، البخاري، مصدر سابق،كتاب التهجد، باب في ما جاء في التطوع مثنى مثنى، ج2، ص57.

وأخرجه أيضا البيهقي في السنن الصغير[1]، عن عبد الله بن سعيد بن أبي هند .

كلهم ( مالك وابن عجلان وعبد الرزاق وعبد الله بن سعيد) عن عامر بن عبد الله بن الزبير، عن عمرو بن سليم الزرقي، عن أبي قتادة رضي الله عنه .

**خامسا: الدراسة و الترجيح**

من خلال التأمل فيما سبق نلحظ أن جميع أصحاب عامر بن عبد الله بن الزبير وهم:(مالك, وابن عجلان, وعبد الرزاق, وعبد الله بن سعيد) يروون الحديث عن أبي قتادة رضي الله عنه .

وخالفهم سهيل بن أبي صالح فرواه عن جابر رضي الله عنه.

وحديث أبي قتادة الذي يرويه الثقات من أصحاب عامر مخرج في الصحيحين، وفي هما غيرهما من دواوين السنة المشهورة .

أما حديث جابر الذي تفرد به سهيل بن أبي صالح فهو في مسند أبي يعلى ومعجم ابن المقرئ .

وقد وصف الترمذي حديث سهيل بأنه "غير محفوظ"، وقال في العلل الكبير: "حديث مالك وغيره فيه عن أبي قتادة أصح، قال علي بن المديني: حديث سهيل خطأ"[2].

وهذا الذي ذهب إليه الترمذي وافقه عليه جماعة من الحفاظ .

وقال الدارقطني عن سهيل: "وهم في ذكره جابرا"[3], وقال: "وغير سهيلٍ يرويه عن عامرٍ، عن عمرو بن سليمٍ أبي قتادة، وهو الصواب"[4].

وقال الخطيب البغدادي: "وهو وهمٌ، خالف سهيل الناس في روايته".

---

[1] السنن الصغير للبيهقي، أبوبكر البيهقي أحمد بن الحسين بن علي ، ت:عبد المعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي باكستان،ط1، 1989م،كتاب الصلاة، باب تحية المسجد، رقم: 835،ج1،ص301.

[2] علل الترمذي الكبير، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى الترمذي، ت:صبحي السامرائي وآخرون، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية-بيروت،ط1، 1409هـ،أبواب الصلاة، باب إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين،رقم:112،ج1،ص74.

[3] العلل الواردة في الأحاديث النبوية، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني، ت:محفوظ الرحمان زين الله السلفي، دار طيبة-الرياض،ط1، 1985م، ج6،ص145.

[4] المصدر نفسه، رقم:1920، ج10،ص131.

وقد رواه مالك بن أنسٍ وزياد بن سعدٍ وربيعة بن عثمان وعثمان بن أبي سليمان وعمر بن عبد الله بن عروة، عن عامر بن عبد الله بن الزبير، عن عمرو بن سليمٍ، عن أبي قتادة، عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو الصواب"[1].

وقال الذهبي في الكاشف: "قال بن معين هو مثل العلاء وليسا بحجة وقال أبو حاتم لا يحتج به ووثقه ناس، روى له البخاري مقرونا"[2].

وقال ابن حجر: "سهيل بن أبي صالح صدوق تغير حفظه بأخرة روى له البخاري مقرونا وتعليقا"[3].

فحديث سهيل بن أبي صالح-صدوق- هنا شاذ، لأنه تفرد وخالف من هم أكثر عددا وأحفظ.

فمراد الترمذي بقوله "غير محفوظ" أي شاذ عند أهل الاصطلاح.

## المطلب الثاني: حديث "من وجد تمرا فليفطر عليه"

### أولا: نص كلام الترمذي

أخرج الترمذي في أبواب الصوم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

باب ما جاء ما يستحب عليه الإفطار.

حدثنا محمد بن عمر بن عليٍ المقدمي ، قال: حدثنا سعيد بن عامرٍ ، قال: حدثنا شعبة ، عن عبد العزيز بن صهيبٍ ، عن أنس بن مالكٍ قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من وجد تمرًا فليفطر عليه، ومن لا فليفطر على ماءٍ فإن الماء طهورٌ».

وفي الباب عن سلمان بن عامرٍ.

---

[1] تاريخ بغداد، أبوبكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، ت: د.بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي-بيروت،ط1، 2002م،رقم:1245،ج4،ص75.

[2] الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، ت:محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية-مؤسسة علوم القرآن، جدة، ط1، 1992م، رقم:2183، ج1، ص471.

[3] تقريب التهذيب، ابن حجر، مصدر سابق، رقم:2675، ج1، ص259.

حديث أنسٍ لا نعلم أحدًا رواه عن شعبة مثل هذا غير سعيد بن عامرٍ، وهو حديثٌ غير محفوظٍ، ولا نعلم له أصلًا من حديث عبد العزيز بن صهيبٍ عن أنسٍ، وقد روى أصحاب شعبة هذا الحديث عن شعبة عن عاصمٍ الأحول عن حفصة بنت سيرين عن الرباب عن سلمان بن عامرٍ عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو أصح من حديث سعيد بن عامرٍ، وهكذا رووا عن شعبة عن عاصمٍ عن حفصة بنت سيرين عن سلمان، ولم يذكر فيه: شعبة، عن الرباب. والصحيح ما رواه سفيان الثوري وابن عيينة وغير واحدٍ: عن عاصمٍ الأحول، عن حفصة بنت سيرين، عن الرباب، عن سلمان بن عامر[1].

**ثانيا: شرح كلام الترمذي**

يظهر من كلام الترمذي أن حديث أنس بن مالكٍ قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من وجد تمرًا فليفطر عليه، ومن لا فليفطر على ماءٍ فإن الماء طهورٌ» الذي يرويه سعيد بن عامر عن شعبة عن عبد العزيز، لا يصح، وأن الصواب هو ما رواه أصحاب شعبة من حديث سلمان بن عامر رضي الله عنه.

وقد أشار الترمذي إلى أن بعض الرواة عن شعبة أخطأ فيه، فأسقط الرباب، والذي يهمنا هنا هو الرواية الصحيحة وهي رواية أصحاب عاصم عن حفصة عن الرباب عن سلمان، فلن ننشغل بدراسة الطريق التي أسقطت منها الرباب.

**ثالثا: تخريج الرواية غير المحفوظة**

الرواية التي وصفها الترمذي غير محفوظة هي رواية سعيد بن عامرٍ ، قال: حدثنا شعبة ، عن عبد العزيز بن صهيبٍ ، عن أنس بن مالكٍ قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا صام أحدكم فليفطر على التمر فإن لم يجد فعلى الماء فإنه طهورٌ» .

[1] جامع الترمذي، الترمذي، مصدر سابق،رقم:694، ج2،ص70.

- أخرجه النسائي في السنن الكبرى[1]، وابن خزيمة في صحيحه[2],عن محمد بن عمر بن علي بن مقدم.
- أخرجه ابن الجعد في مسنده[3]، والطبراني في المعجم الصغير[4]، والحاكم في المستدرك[5]، والبيهقي في السنن الكبرى[6]، كلهم عن محمد بن إسحاق الصاغاني.
- أخرجه ابن خزيمة في صحيحه[7] عن أبوبكر بن إسحاق .

كلهم (محمد بن إسحاق الصاغاني, ومحمد بن عمر بن علي, وأبو بكر بن إسحاق) عن سعيد بن عامر حدثنا شعبة عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس بن مالك .

**رابعا: تخريج الرواية المحفوظة**

والمقصود هنا رواية عاصمٍ الأحول عن حفصة بنت سيرين عن الرباب عن سلمان بن عامرٍ عن النبي صلى الله عليه وسلم «إذا صام أحدكم فليفطر على التمر فإن لم يجد فعلى الماء فإنه طهورٌ» .

---

[1]السنن الكبرى النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي، ت:حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة-بيروت،ط1، 2001م،كتاب الصيام، باب ما يستحب للصائم أن يفطر عليه، رقم: 3303 , ج3،ص371.

[2] صحيح ابن خزيمة، ابن خزيمة، مصدر سابق، كتاب الصيام، باب استحباب الفطر على الماء إذا أعوز الصائم الرطب والتمر جميعا، رقم: 2066، ج3،ص278.

[3]مسند ابن الجعد، علي بن الجعد بن عبيد الجوهري البغدادي، ت:عامر أحمد حيدر، مؤسسة نادر-بيروت،ط1، 1990م،شعبة عن عبد العزيز بن صهيب،رقم:1435، ج1،ص216.

[4]المعجم الصغير، أبو القاسم الطبراني سليمان بن أحمد بن أيوب، ت:محمد شكور محمود الحاج أمرير، المكتب الإسلامي، دار عمار-بيروت،عمان،ط1، 1985م،من اسمه أحمد، رقم: 1029، ج2،ص203.

[5]المستدرك على الصحيحين، الحاكم، مصدر سابق، كتاب الصوم، وأما حديث شعبة، رقم: 1574، ج1،ص596.

[6] السنن الكبرى، أبو بكر البيهقي أحمد بن الحسين بن علي، ت:محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية-بيروت، لبنان،ط3، 2003م،كتاب الصيام، باب ما يفطر عليه، رقم: 8130، ج4،ص402.

[7] صحيح ابن خزيمة، ابن خزيمة، مصدر سابق، كتاب الصيام، باب استحباب الفطر على الماء إذا أعوز الصائم الرطب والتمر جميعا، رقم: 2066، ج3،ص278.

- أخرجه ابن ماجة في السنن[1] عن محمد بن فضيل .
- أخرجه أبي داود الطيالسي في مسنده[2]، والبيهقي في السنن الكبرى[3],عن شعبة.
- أخرجه أحمد في مسنده[4]، والنسائي في السنن الكبرى[5]، عن سفيان بن عيينة.
- أخرجه أحمد في مسنده[6] عن أبو معاوية.
- أخرجه الطبراني في المعجم الكبير[7]عن عبد العزيز بن المختار.
- أخرجه الطبراني في المعجم الكبير[8]، والنسائي في السنن الكبرى[9],عن حماد بن زيد .
- أخرجه أبو داود في سننه[10]، والحاكم في المستدرك[11]، والبيهقي في السنن الكبرى[12], عن عبد الواحد بن زياد .

---

[1] سنن ابن ماجة، ابن ماجة، مصدر سابق، كتاب الصيام، باب ما جاء على ما يستحب الفطر، رقم: 1699، ج1، ص542.

[2] مسند أبي داود الطيالسي، الطيالسي، مصدر سابق، وسلمان بن عامر، رقم: 1278،ج2،ص503.

[3] السنن الكبرى للبيهقي، البيهقي، مصدر سابق، كتاب الصيام، باب ما يفطر عليه، رقم: 8129،ج4،ص402.

[4] مسند أحمد، أحمد بن حنبل، مصدر سابق، مسند المدنيين، حديث سلمان بن عامر، رقم: 16226، ج26، ص164.

[5] السنن الكبرى للنسائي، النسائي، مصدر سابق، كتاب الصيام، باب ما يستحب للصائم أن يفطر عيه رقم: 3306، ج3، ص372.

[6] مسند أحمد، أحمد بن حنبل، مصدر سابق، مسند المدنيين، حديث سلمان، رقم: 16231،ج26،ص169.

[7] المعجم الكبير للطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، ت:حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة بن تيمية-القاهرة،ط2،د.س.ن،باب السين، سلمان بن عامر الضبي، رقم: 6195،ج6،ص273.

[8] المصدر نفسه، باب السين، سلمان بن عامر الضبي, رقم: 6196،ج6،ص273.

[9] السنن الكبرى للنسائي، النسائي، مصدر سابق، كتاب الصيام، باب ما يستحب للصائم أن يفطر عليه، رقم: 3305، ج3، ص372.

[10] سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق، ت:محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، د.ط، د.س.ن، كتاب الصوم، باب ما يفطر عليه، رقم: 2355،ج2،ص305.

[11] المستدرك على الصحيحين، الحاكم، مصدر سابق، كتاب الصوم، باب و أما حديث شعبة، رقم: 1575، ج1، ص597.

[12] السنن الكبرى للبيهقي، البيهقي، مصدر سابق، كتاب الصيام، باب ما يفطر عليه، رقم: 8128،ج4،ص401.

- أخرجه الدارمي في سننه[1] عن ثابت بن زيد.

كلهم ( ابن فضيل, وشعبة, وسفيان بن عيينة, وأبو معاوية, وعبد العزيز بن المختار, وحماد بن زيد, وعبد الواحد بن زياد, وثابت بن زيد) عن عاصم الأحول عن حفصة بنت سيرين عن الرباب عن سلمان بن عامر رضي الله عنه.

**خامسا: الدراسة والترجيح**

بعد النظر والتأمل في ما ورد مما سبق نلحظ أن أصحاب عاصم ( ابن فضيل, وشعبة, وسفيان بن عيينة, وأبو معاوية, وعبد العزيز بن المختار, وحماد بن زيد, وعبد الواحد بن زياد, وثابت بن زيد) يروون الحديث عن سلمان بن عامر رضي الله عنه.

وخالفهم سعيد بن عامر رواه عن أنس رضي الله عنه.

وحديث سلمان بن عامر رضي الله عنه الذي يرويه الثقات من أصحاب عاصم مخرج في جمهرة من كتب السنة .

أما حديث أنس بن مالك فهو مخرج في كتب السنة مثل: السنن الكبرى للنسائي، وصحيح ابن خزيمة، ومسند ابن الجعد، ومستدرك الحاكم.

ولهذا فإن الترمذي وصف حديث سعيد بأنه "غير محفوظ"، حيث قال في العلل الكبير: "سألت محمدًا عن هذا الحديث ، فقال: الصحيح حديث شعبة ، عن عاصمٍ ، عن حفصة بنت سيرين ، عن سلمان بن عامرٍ ، عن النبي صلى الله عليه وسلم. وحديث سعيد بن عامرٍ وهمٌ"[2].

قال النسائي: "هذا خطأٌ، ولا نعلم أن أحدًا تابع سعيد بن عامرٍ على هذا الإسناد"[3].

وقال الدار قطني في كتابه العلل:" حديث عبد العزيز بن صهيب، عن أنس، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من وجد تمرا فليفطر عليه، ومن لا، فليفطر على مائه؛ فإنه طهور».

فقال: حدث به سعيد بن عامر، عن شعبة، عن عبد العزيز بن صهيب، عن أنس.

---

[1] سنن الدارمي، الدارمي، مصدر سابق، كتاب الصوم، باب ما يستحب الإفطار عليه، رقم: 1743، ج2، ص1061.

[2] العلل الكبير للترمذي، الترمذي، مصدر سابق، أبواب الصوم، باب فيما يستحب عليه الإفطار، رقم:195، ج1، ص113.

[3] السنن الكبرى للنسائي، النسائي، مصدر سابق، كتاب الوليمة، باب التمر و ما ذكر فيه، رقم:6675، ج6، ص247.

قاله الصغاني، ومحمد بن عمر بن علي المقدمي عنه.

ويقال: إن سعيدا وهم، وإنما روى شعبة هذا الحديث عن عاصم، عن حفصة.

عن سلمان بن عامر، وهو الصحيح"[1].

قال الذهبي عن سعيد بن عامر:" قال يحي القطان هو شيخ البصرة منذ أربعين سنة قال بن معين ثقة مأمون"[2].

وقال ابن حجر فيه:" ثقة صالح وقال أبو حاتم ربما وهم"[3].

فهذا الحديث عند أهل الاصطلاح شاذ، لأن سعيدا بن عامر-وهو ثقة- تفرد وخالف الثقات الأكثر عددا .

فالترمذي يطلق على الحديث الشاذ بأنه: "غير محفوظ".

## المطلب الثالث: حديث "من ذرعه القيء، فليس عليه قضاء"

### أولا: نص كلام الترمذي

أخرج الترمذي في أبواب الصوم

باب ما جاء فيمن استقاء عمدا

حدثنا علي بن حجرٍ، قال: حدثنا عيسى بن يونس، عن هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من ذرعه القيء، فليس عليه قضاءٌ، ومن استقاء عمدًا فليقض».

وفي الباب عن أبي الدرداء، وثوبان، وفضالة بن عبيدٍ.

حديث أبي هريرة حديثٌ حسنٌ غريبٌ، لا نعرفه من حديث هشامٍ، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، إلا من حديث عيسى بن يونس، وقال محمدٌ[4]:"لا أراه محفوظًا".

---

[1] علل الدار قطني، الدارقطني ، مصدر سابق،رقم:2505، ج12،ص120.

[2] الكاشف، الذهبي، مصدر سابق، رقم:1910، ج1،ص439.

[3] تقريب التهذيب، ابن حجر، مصدر سابق، رقم:2338، ج1،ص237.

[4] محمد المذكور في كلام الترمذي هو شيخه البخاري. انظر: العلل الكبير، الترمذي، رقم:198، ج1،ص115.

وقد روي هذا الحديث من غير وجهٍ عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا يصح إسناده.

وقد روي عن أبي الدرداء، وثوبان، وفضالة بن عبيدٍ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قاء فأفطر، وإنما معنى هذا: أن النبي صلى الله عليه وسلم كان صائمًا متطوعًا فقاء فضعف فأفطر، لذلك هكذا روي في بعض الحديث مفسرًا، والعمل عند أهل العلم على حديث أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم أن الصائم إذا ذرعه القيء فلا قضاء عليه، وإذا استقاء عمدًا، فليقض.

وبه يقول سفيان الثوري، والشافعي، وأحمد، وإسحاق[1].

**ثانيا: شرح نص كلام الترمذي**

يتبين أن الترمذي أقر شيخه البخاري على رواية هشام بن حسان أنها غير محفوظة، وذلك لأن هشام بن حسان انفرد بالحديث عن ابن هريرة رضي الله عنه، وقد روي عن أبي الدرداء وثوبان وفضالة بن عبيد وغيرهم، وقد حكم على الحديث بأنه حسن غريب.

**ثالثا: تخريج الرواية غير المحفوظة**

الرواية المقصودة هنا هي رواية: هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من ذرعه القيء، فليس عليه قضاءٌ، ومن استقاء عمدًا فليقض».

-أخرجه أحمد في مسنده[2]، والدارمي[3] في سننه، وابن ماجة في سننه[4]، وأبو داود[5] في سننه، عن عيسى بن يونس.

---

[1] سنن الترمذي، الترمذي، مصدر سابق،ج2،ص91.

[2] مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، ت: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة،ط1، 2001م، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي هريرة رضي الله عنه، رقم:10463،ج16،ص283.

[3] سنن الدارمي، الدارمي، مصدر سابق، ومن كتاب الصوم، باب الرخصة فيه،رقم:1770،ج2،ص1079.

[4] سنن ابن ماجة، ابن ماجة، مصدر سابق، كتاب الصيام، باب ما جاء في الصائم يقيء،رقم:1676،ج1،ص536.

[5] سنن أبي داود، أبي داود، مصدر سابق، كتاب الصوم، باب الصائم يستقيء عمدا،رقم:2380،ج2،ص310.

وأخرجه أيضا النسائي في السنن الكبرى[1]، وابن الجارود في المنتقى[2], عن عيسى بن يونس.

وأخرجه أيضا ابن خزيمة في صحيحه[3]، وابن حبان في صحيحه[4]، والدارقطني في سننه[5]، كلهم عن عيسى بن يونس .

- وأخرجها ابن ماجة[6] في سننه، وابن خزيمة في صحيحه[7]، والحاكم في المستدرك[8], عن حفص بن غياث، وقال أبو داود: رواه أيضًا حفص بن غياثٍ، عن هشامٍ مثله[9].

كلاهما (عيسى بن يونس وحفص بن غياث) عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه .

---

[1] السنن الكبرى للنسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي، ت:حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة-بيروت،ط1، 2001م،كتاب الصوم، باب ذكر الاختلاف على هشام الدستوائي،رقم:3117، ج3، ص317.

[2] المنتقى من السنن المسندة، أبو محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري، ت:عبد الله عمر البارودي، مؤسسة الكتاب الثقافية - بيروت،ط1، 1988م،كتاب الصيام، باب الصيام،رقم:385، ج1،ص104.

[3] صحيح بن خزيمة، ابن خزيمة،،مصدر سابق، كتاب الصيام، باب ذكر إيجاب قضاء الصوم عن المستقيء عمدا، رقم: 1960، ج3،ص226.

[4] صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان البستي، ت:شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت،ط2، 1993م،كتاب الصوم، باب ذكر إيجاب القضاء على المستقيء، رقم:3518، ج8،ص284.

[5] سنن الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني، ت: شعيب الأرنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان،ط1، 2004م،كتاب الصيام، باب القبلة للصائم، رقم:2273، ج3،ص153.

[6] سنن ابن ماجة، ابن ماجة، مصدر سابق، كتاب الصيام، باب ما جاء في الصائم يقيء،رقم:1676، ج1،ص536.

[7] صحيح بن خزيمة، ابن خزيمة، مصدر سابق، كتاب الصيام، باب ذكر إيجاب قضاء الصوم عن المستقيء عمدا، رقم: 1961، ج3، ص226.

[8] المستدرك على الصحيحين، الحاكم، مصدر سابق، كتاب الصوم، باب وأما حديث هشام، رقم:1556، ج1، ص589.

[9] سنن أبي داود، أبي داود، مصدر سابق، كتاب الصوم، باب الصائم يستقيء عامدا، رقم:2380، ج2، ص310.

**رابعا: تخريج الرواية المحفوظة**

وهي ما روي عن أبي الدرداء، وثوبان، وفضالة بن عبيدٍ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قاء فأفطر.

- أخرجه عبد الرزاق في مصنفه[1]، والنسائي في السنن الكبرى[2]، والحاكم في المستدرك[3]، عن أبي الدرداء رضي الله عنه .
- أخرجها ابن أبي شيبة في مصنفه[4]، وأحمد في مسنده[5]، والطبراني في المعجم
- الكبير[6],عن ثوبان رضي الله عنه .
- أخرجها ابن أبي شيبة في مصنفه[7]، وأحمد في مسنده[8]، والنسائي في السنن الكبرى[9]، عن أبي الدرداء وثوبان معا رضي الله عنهما .

[1] المصنف، عبد الرزاق، مصدر سابق، كتاب الصيام، باب القيء للصائم، رقم:7548،ج4،ص215.

[2]السنن الكبرى للنسائي، النسائي، مصدر سابق، كتاب الصيام، باب ذكر الاختلاف على هشام الدستوائي، رقم: 3116،ج3،ص317.

[3]المستدرك على الصحيحين، الحاكم، كتاب الصوم، باب وأما حديث هشام، رقم:1555،ج1،ص589.

[4]مصنف ابن أبي شيبة، ابن أبي شيبة، مصدر سابق، كتاب الصيام، باب ما جاء في الصائم يتقيأ أو يبدؤه القيء، رقم: 9200،ج2، ص298.

[5]مسند أحمد، أحمد بن حنبل، مصدر سابق، تتمة مسند الأنصار، و من حديث ثوبان،رقم:22372 ،ج37، ص55.

[6] المعحم الكبير للطبراني، الطبراني، مصدر سابق، باب الثاء، ثوبان مولى رسول الله عليه و سلم،رقم:1440، ج2، ص100.

[7]مصنف ابن أبي شيبة، ابن أبي شيبة، مصدر سابق، كتاب الصيام، باب ما جاء في الصائم يتقيأ يبدؤه ،رقم: 9201 ، ج2،ص:297.

[8]مسند أحمد، أحمد بن حنبل، مصدر سابق، تتمة مسند الآثار، حديث أبي الدرداء،رقم:21701،ج36،ص31.

[9]السنن الكبرى للنسائي، النسائي، مصدر سابق، كتاب الصيام، باب ذكر الاختلاف على هشام الدستوائي ،رقم: 3113، ج3،ص317.

- أخرجها أحمد في مسنده[1]، وابن ماجة في سننه[2]، والطحاوي في مشكل الآثار[3]، عن فضالة بن عبيد رضي الله عنه .
- أخرجها ابن أبي شيبة في المصنف[4]، والبيهقي في السنن الكبرى[5]، عن علي رضي الله عنه.

كلهم: أبو الدرداء و ثوبان وفضالة بن عبيد الله وعلي رضي الله عنهم جميعا أن النبي صلى الله عليه وسلم قاء فأفطر .

**خامسا: الدراسة والترجيح**

من خلال ما ورد من سبر للمرويات والمقارنة بينها يتبين لنا أن هشام تفرد بالحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه، وقد روي عن أبي الدرداء وثوبان وفضالة بن عبيد .

وحديث ابن هريرة رضي الله عنه الذي رواه هشام مخرج في كتب السنة المشهورة مثل: سنن أبو داود وجامع الترمذي والسنن الكبرى للنسائي وسنن ابن ماجة وغيرهم كثير.

وكذلك حديث أبي الدرداء وثوبان وفضالة بن عبيد رضي الله عنهم أخرجه أحمد في مسنده والنسائي وابن ماجة وابن أبي شيبة وفي مصنف عبد الرزاق وغيرهم .

وقد أقر الترمذي شيخه البخاري حيث قال: "وقال محمد: "لا أراه محفوظا"، وحكم عليه الترمذي بأنه حسن غريب، رغم أن هشام بن حسان ثقة وأثبت الناس في ابن سيرين، وذلك لأنه تفرد من دون مخالفة .

---

[1]مسند أحمد، أحمد بن حنبل، مصدر سابق، أحاديث من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، مسند فضالة بن عبيد الأنصاري، رقم:23936، ج39،ص362

[2]سنن ابن ماجة، ابن ماجة، مصدر سابق، كتاب الصيام، باب ما جاء في الصائم يقيء،رقم:1675، ج1،ص535.

[3]شرح مشكل الآثار للطحاوي، الطحاوي، مصدر سابق،الجزء4،باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم "أنه قاء فأفطر"،رقم:1678، ج4،ص379.

[4]مصنف ابن أبي شيبة، ابن أبي شيبة، مصدر سابق، كتاب الصيام، باب ما جاء في الصائم يتقيأ أو يبدؤه، رقم:9187، ج2، ص197.

[5]السنن الكبرى للبيهقي، البيهقي، كتاب الصيام، باب من ذرعه القيء لم يفطر و من استقاء أفطر، رقم:8029، ج4، ص371.

قال البيهقي: "تفرد به هشام بن حسان الفردوسي وقد أخرجه أبو داود في السنن ، وبعض الحفاظ لا يراه محفوظًا. قال أبو داود: سمعت أحمد بن حنبلٍ يقول: "ليس من ذا شيءٌ"، قلت: وقد روي من وجهٍ آخر ضعيفٍ عن أبي هريرة مرفوعًا"[1].

قال أحمد:" تفرد به هشام بن حسان[2]"

وممن نص على وهم هشام بن حسان تلميذه عيسى بن يونس الذي روى عنه الحديث،

قال إسحاق بن راهويه: "قال عيسى بن يونس: زعم أهل البصرة أن هشاما وهم في هذا الحديث"[3].

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: قال:" سمعت أبي يقول كان هشام بن حسان صدوقا وكان يثبت في رفع الحديث عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قلت ما تقول فيه؟ قال: يكتب حديثه"[4].

قال عبد الله بن حنبل: "سألته عن هشام بن حسان فقال صالح وهشام بن حسان أحب إلي من أشعث"[5]

نستنتج من هذا الحديث أن هشاما بن حسان تفرد من دون مخالفة، فهو عند أهل الاصطلاح تفرد الثقة مطلقا .

فتفرد الثقة مطلقا من دون مخالفة عند الترمذي يعده "غير محفوظ."

---

[1] السنن الكبرى للبيهقي، البيهقي، مصدر سابق,ج4،ص371.

[2] معرفة السنن و الآثار، أبوبكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، عبد المعطي أمين قلعجي، الناشرون: جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي – باكستان)، دار قتيبة (دمشق –بيروت)، دار الوعي (حلب – دمشق)، دار الوفاء (المنصورة – القاهرة)،ط1، 1991م،كتاب الصيام، باب القيء،رقم:8673،ج6، ص261.

[3] – نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي، ت:محمد عوامة، مؤسسة الريان للطباعة والنشر – بيروت –لبنان/ دار القبلة للثقافة الإسلامية– جدة – السعودية،ط1، 1997م،ج2،ص449.

[4] الجرح و التعديل لابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر الرازي ابن أبي حاتم ،طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند، دار إحياء التراث العربي – بيروت،ط1، 1952هـ، رقم: 229 ج9،ص56.

[5] العلل ومعرفة الرجال، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، ت:وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني ، الرياض،ط2، 2001م،رقم:863،ج1،ص411.

## المطلب الرابع: حديث "الاغتسال لدخول مكة"

### أولا: نص كلام الترمذي

أخرج الترمذي في أبواب الحج عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

باب ما جاء في الاغتسال لدخول مكة.

حدثنا يحيى بن موسى، قال: حدثنا هارون بن صالحٍ الطلحي قال: حدثنا عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ، عن أبيه ، عن ابن عمر ، قال: «اغتسل النبي صلى الله عليه وسلم لدخوله مكة بفخٍ[1]».

هذا حديثٌ غير محفوظٍ، والصحيح ما روى نافعٌ عن ابن عمر أنه كان يغتسل لدخول مكة.

وبه يقول الشافعي: يستحب الاغتسال لدخول مكة.

وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم ضعيفٌ في الحديث، ضعفه أحمد بن حنبلٍ وعلي بن المديني وغيرهما، ولا نعرف هذا الحديث مرفوعًا إلا من حديثه[2].

### ثانيا: شرح نص الترمذي

أشار الترمذي هنا إلى أن رواية عبد الرحمان بن زيد بن أسلم عن أبيه عن ابن عمر مرفوعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم لا تصح، لمخالفتها رواية نافع وهو ثقة، وعبد الرحمان بن زيد بن أسلم ضعيف في الحديث، واحتج الترمذي بقول أحمد بن حنبل وعلي بن المديني.

### ثالثا: الرواية غير المحفوظة

وهي رواية عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن ابن عمر، قال: «اغتسل النبي صلى الله عليه وسلم لدخوله مكة بفخٍ»، مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم .

---

[1] وهو واد بمكة، وقال السيد عليّ: الفخ وادي الزاهر, انظر: معجم البلدان, شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي, دار صادر-بيروت, ط2، 1995 م, ج4, ص237.

[2] جامع الترمذي، الترمذي، مصدر سابق، رقم: 2529،ج3،ص193.

- أخرجه أبو عبد الله الفاكهي في أخبار مكة[1]، والدار قطني في سننه[2]، عن هارون بن صالح الطلحي .

وهارون بن صالح الطلحي يرويه وحده عن عبد الرحمان بن زيد بن اسلم عن أبيه عن ابن عمر رضي الله عنه .

**رابعا: تخريج الرواية المحفوظة**

الرواية التي وصفها الترمذي بأنها محفوظة هي رواية نافع عن ابن عمر أنه كان يغتسل لدخول مكة موقوفا .

- أخرجه مالك في الموطأ[3]، والشافعي في مسنده[4] عن مالك .
- أحمد في مسنده[5]، والبخاري في صحيحه[6]، ومسلم في صحيحه[7]، عن أيوب.

---

[1] أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن العباس الفاكهي، ت:د.عبد الملك عبد الله دهيش، دار خضر-بيروت،ط2، 1414هـ،باب إضاءة الحمام عند الجبل الذي يقال له الحبشي،رقم:2529،ج4، ص198.

[2] سنن الدارقطني، الدارقطني، كتاب الحج، رقم:2436،،ج3،ص224.

[3] موطأ مالك برواية محمد بن الحسن الشيباني، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني، ت:عبد الوهاب عبد اللطيف، المكتبة العلمية،ط2،د.س.ن،كتاب الحج، باب دخول مكة و ما يستحب من الغسل قبل الدخول، رقم: 472،ج1،ص159.

[4] المسند، الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس ،دار الكتب العلمية،بيروت-لبنان،1400هـ،د.ط،و من كتاب المناسك، ج1، ص125.

[5] مسند أحمد، أحمد بن حنبل، مصدر سابق، مسند المكثرين من الصحابة، مسند عبد الله بن عمر رضي الله عنها، رقم: 4628،ج8، ص247.

[6] صحيح البخاري، البخاري، مصدر سابق، كتاب الحج، باب الاغتسال عند دخول مكة، رقم:1573، ج2، ص144.

[7] صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج، مصدر سابق، كتاب الحج ،باب استحباب المبيت بذي طوى عند إرادة دخول مكة والاغتسال لدخولها ودخولها نهارا،ج2،ص919.

- أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه[1], عن عبيد الله بن عمر .

[1]مصنف ابن أبي شيبة، ابن أبي شيبة، مصدر سابق، كتاب الحج، في الغسل إذا دخل مكة قبل أن يدخل،رقم:15611 ج3، ص424.

- أخرجه ابن خزيمة في صحيحه[1]،عن عبد الله بن نافع .

خمستهم (مالك, وأيوب, ويحي بن سعيد, وعبيد الله بن عمر, وعبد الله بن نافع ) كلهم عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنه .

**خامسا: الدراسة و الترجيح**

بعد سبر المرويات والمقارنة بينها يتبين لنا أن جميع أصحاب نافع وهم (مالك, وأيوب, ويحي بن سعيد, وعبيد الله بن عمر, وعبد الله بن نافع) يروون الحديث عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما.

وخالفهم عبد الرحمان بن زيد بن أسلم رواه عن أبيه عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعا.

وحديث ابن عمر الذي يرويه الثقات من أصحاب نافع مخرج في كتب الصحيحين وفي الموطأ وفي الكثير من كتب السنة، فضلا على أن نافع ثقة من الحفاظ الكبار.

بالمقابلة مع حديث عبد الرحمان بن زيد بن أسلم عن أبيه عن ابن عمر صلى الله عليه وسلم مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم ،فقد رواه الفاكهي والدارقطني على سبيل التعليل.

وقد وصف الترمذي حديث عبد الرحمان بن زيد بن أسلم بأنه "غير محفوظ"، لضعف عبد الرحمان، واحتج بكلام أحمد بن حنبل وعلي بن المديني حيث قال: "وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم ضعيفٌ في الحديث، ضعفه أحمد بن حنبلٍ وعلي بن المديني وغيرهما، ولا نعرف هذا الحديث مرفوعًا إلا من حديثه".

قال الذهبي: "عبد الرحمن بن زيد بن أسلم المدني عن أبيه وابن المنكدر وعنه أصبغ وقتيبة وهشام ضعفوه"[2]

وقال ابن حجر: "عبد الرحمن بن زيد ابن أسلم العدوي مولاهم ضعيف"[3]

فالحديث هنا منكر، لأن مخالفة الضعيف للثقات يعد عند أهل الصنعة حديثا منكرا .

---

[1] صحيح ابن خزيمة، ابن خزيمة، مصدر سابق، كتاب المناسك، باب استحباب الاغتسال لدخول مكة،رقم:2496، ج4، ص205.

[2] الكاشف، الذهبي، رقم:3196، ج1، ص628.

[3] تقريب التهذيب، ابن حجر، مصدر سابق، رقم:3865، ج1، ص340.

فمراد الترمذي بقوله: "غير محفوظ" هو المنكر عند أهل الاصطلاح .

## المطلب الخامس: حديث: "ما يقال في الصلاة على الميت"

### أولا: نص كلام الترمذي

أخرج الترمذي في أبواب الجنائز عن رسول الله صلى الله عليه و سلم

باب ما يقول في الصلاة على الميت

حدثنا علي بن حجرٍ ، قال: أخبرنا هقل بن زيادٍ ، قال: حدثنا الأوزاعي ، عن يحيى بن أبي كثيرٍ ، قال: حدثني أبو إبراهيم الأشهلي ، عن أبيه قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صلى على الجنازة قال: «اللهم اغفر لحينا وميتنا، وشاهدنا وغائبنا، وصغيرنا وكبيرنا، وذكرنا وأنثانا».

قال يحيى : وحدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة ؛ عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل ذلك، وزاد فيه: «اللهم من أحييته منا فأحيه على الإسلام، ومن توفيته منا فتوفه على الإيمان».

وفي الباب عن عبد الرحمن بن عوفٍ، وعائشة، وأبي قتادة، وعوف بن مالكٍ، وجابرٍ.

حديث والد أبي إبراهيم حديثٌ حسنٌ صحيحٌ.

وروى هشامٌ الدستوائي وعلي بن المبارك هذا الحديث عن يحيى بن أبي كثيرٍ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن؛ عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا. وروى عكرمة بن عمارٍ، عن يحيى بن أبي كثيرٍ، عن أبي سلمة، عن عائشة؛ عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وحديث عكرمة بن عمارٍ غير محفوظٍ، وعكرمة ربما يهم في حديث يحيى. وروى همامٌ عن يحيى بن أبي كثيرٍ، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه؛ عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وسمعت محمدًا يقول: "أصح الروايات في هذا، حديث يحيى بن أبي كثيرٍ عن أبي إبراهيم الأشهلي عن أبيه"، وسألته عن اسم أبي إبراهيم فلم يعرفه[1].

[1] جامع الترمذي، الترمذي، مصدر سابق،رقم:1024، ج2،ص334-335.

**ثانيا: شرح كلام الترمذي**

يتبين لنا من خلال كلام الترمذي أن رواية عكرمة بن عمارٍ، عن يحي بن أبي كثيرٍ، عن أبي سلمة، عن عائشة لا تصح، لمخالفتها رواية أصحاب يحي بن أبي كثير منهم الأوزاعي وهشام الدستوائي وغيره كثر وأكثر حفظا . ويستشهد بكلام شيخه البخاري بأن رواية هذا الأخير هي أصح الروايات .

**ثالثا: تخريج الرواية غير المحفوظة**

الرواية غير محفوظة عند الترمذي هي رواية عكرمة بن عمارٍ، عن يحي بن أبي كثيرٍ، عن أبي سلمة، عن عائشة؛ عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا صلى على الجنازة قال: «اللهم اغفر لحينا وميتنا، وشاهدنا وغائبنا، وصغيرنا وكبيرنا، وذكرنا وأنثانا».

- أخرجه النسائي في السنن الكبرى[1]، والحاكم في المستدرك[2]، والبيهقي في السنن الكبرى[3]، عن عمر بن يونس عن عكرمة بن عمار، عن يحي بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن عائشة عن النبي صلى الله عليه و سلم .

**رابعا: تخريج الرواية المحفوظة**

والمقصود هنا هي رواية يحي بن أبي كثيرٍ ، قال: حدثني أبو إبراهيم الأشهلي ، عن أبيه قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صلى على الجنازة قال: «اللهم اغفر لحينا وميتنا، وشاهدنا وغائبنا، وصغيرنا وكبيرنا، وذكرنا وأنثانا».

- أخرجه أحمد في مسنده[4]، عن أبان يعني ابن يزيد العطار.

---

[1] السنن الكبرى للنسائي، النسائي، مصدر سابق, كتاب عمل اليوم و الليلة، باب ذكر الاختلاف على أبي سلمة بن عبد الرحمان في الدعاء في الصلاة عن الجنازة، رقم: 10851، ج9،ص396.

[2] المستدرك للحاكم، الحاكم، مصدر سابق، كتاب الجنائز، رقم: 1327، ج1، ص511.

[3] السنن الكبرى للبيهقي، البيهقي، مصدر سابق، جماع أبواب التكبير على الجنائز ومن أولى بإدخاله القبر، رقم: 6973، ج4، ص67.

[4] مسند أحمد، أحمد بن حنبل، مصدر سابق، مسند الشاميين، حديث أبي إبراهيم الأنصاري عن أبيه،رقم:17543، ج29،ص86.

- أخرجه أحمد في مسنده[1]، والنسائي في سننه[2]، وابن الجارود في المنتقى[3]، والطبراني في الدعاء[4]، عن هشام الدستوائي .

أخرجه النسائي في سننه[5]، وأخرجه أبو يعلى في مسنده[6]، وأخرجه الطبراني في كتابه الدعاء[7]، وأخرجه البيهقي في السنن الصغير[8]،عن الأوزاعي .

- أخرجه الطبراني في الدعاء[9]، عن محمد بن يعقوب.
- أخرجه أبو يعلى في مسنده[10]، عن سعيد بن يوسف .

كلهم (الأوزاعي، هشام الدستوائي، أبان بن يزيد العطار، محمد بن يعقوب، سعيد بن يوسف) عن يحي بن أبي كثير قال: حدثني أبو إبراهيم الأشهلي ، عن أبيه قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صلى على الجنازة قال: «اللهم اغفر لحينا وميتنا، وشاهدنا وغائبنا، وصغيرنا وكبيرنا، وذكرنا وأنثانا».

[1] نفس المصدر، مسند الشاميين، حديث أبي إبراهيم الأنصاري عن أبيه، رقم: 17544،ج29،ص86.

[2] السنن الكبرى النسائي، النسائي، مصدر سابق، كتاب الجنائز، باب الدعاء، رقم: 2124،ج2،ص447.

[3] المنتقى لابن الجارود، ابن الجارود، مصدر سابق، كتاب الجنائز، رقم: 541،ج1،ص141.

[4] الدعاء للطبراني، أبو القاسم الطبراني سليمان بن أحمد بن أيوب، ت:مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية-بيروت،ط1، 1414هـ،باب القول في الصلاة على الجنازة، رقم: 1166،ج1،ص353.

[5] السنن الكبرى النسائي، النسائي، مصدر سابق، كتاب عمل اليوم والليلة، باب ذكر الاختلاف على يحي بن كثير في حديث أبي قتادة فيه، رقم: 10856،ج9،ص397.

[6] مسند أبي يعلى الموصلي، أبو يعلى الموصلي، مصدر سابق، رقم: 6009، ج10، ص403.

[7] الدعاء للطبراني، الطبراني، مصدر سابق، رقم: 1167،ج1،ص353.

[8] السنن الصغير للبيهقي، البيهقي، مصدر سابق، رقم: 1085،ج2،ص22.

[9] الدعاء للطبراني، الطبراني، مصدر سابق، رقم: 1168،ج1،ص353.

[10] مسند أبي يعلى الموصلي، أبو يعلى الموصلي، مصدر سابق، رقم: 6009،ج10،ص403.

**خامسا: الدراسة والترجيح**

بعد النظر والتمعن في الوارد من الأحاديث، تبين لنا أن غالب أصحاب يحي بن أبي كثير وهم (الأوزاعي، هشام الدستوائي، أبان بن يزيد العطار، محمد بن يعقوب، سعيد بن يوسف) يروون الحديث عن أبي أبي إبراهيم الأشهلي رضي الله عنه .

وخالفهم عكرمة بن عمار يرويه عن عائشة رصي الله عنها.

وحديث أبي أبي إبراهيم الأشهلي الذي يرويه الثقات من أصحاب يحي بن أبي كثير أخرجه كوكبة من أصحاب السنن والمسانيد، مثل: الإمام أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي وغيرهم كثير .

على الخلاف مع حديث عائشة رضي الله عنها الذي تفرد به عكرمة بن عمار فهو في السنن الكبرى للنسائي والسنن الكبرى للبيهقي والمستدرك للحاكم .

وبناء على هذا فإن الترمذي وصف حديث عكرمة بن عمار بأنه "غير محفوظ" وقال أن عكرمة ربما يهم في حديث يحي .

وقد وافقه على ذلك مجموعة من الحفاظ ، منهم ابن أبي حاتم في كتابه العلل حيث قال: "وسألت أبي عن حديثٍ رواه الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي ، عن يحيى، عن أبي إبراهيم الأنصاري – رجلٍ من بني عبد الأشهل – قال: حدثني أبي: أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في الصلاة على الميت: «اللهم اغفر لأولنا وآخرنا، وحينا وميتنا، وشاهدنا وغائبنا، وذكرنا وأنثانا، وصغيرنا وكبيرنا».

قال يحي: وأخبرني أبو سلمة، عن النبي صلى الله عليه و سلم بمثل هذا، وزاد فيه: «ومن أحييته منا فأحيه على الإسلام، ومن توفيته منا فتوفه على الإيمان»

قال أبي: أبو إبراهيم: هو مجهولٌ، هو وأبوه.

قال أبو محمدٍ :"وتوهم بعض الناس أنه عبد الله بن أبي قتادة ، وغلطوا؛ فإن أبا قتادة من بني سلمة، وأبو إبراهيم رجلٌ من بني عبد الأشهل"[1].

[1] العلل لابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمان بن محمد بن إدريس الرازي بن أبي حاتم، ت: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد ود/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، مطابع الحميضي،ط1، 2006م،رقم:1076، ج3،ص551.

وقد ورد في كتاب "العلل" للدار قطني أنه سئل عن حديث أبي سلمة، عن عائشة، أنها وصفت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم على الجنازة، وأنه كان يقول: «اغفر لحينا وميتنا» الحديث.

فقال: "يرويه يحيى بن أبي كثيرٍ، وقد اختلف عنه؛

فرواه عكرمة بن عمارٍ، عن يحيى بن أبي كثيرٍ، عن أبي سلمة، عن عائشة وخالفه الأوزاعي، واختلف عنه؛

فقيل: عن الأوزاعي، عن يحيى، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، والمحفوظ عن الأوزاعي، عن يحيى، عن أبي سلمة، مرسلا، وعن يحيى، عن أبي إبراهيم الأنصاري، عن أبيه، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وكذلك قال هشام الدستوائي، وأبان بن يزيد، عن يحيى بن أبي كثيرٍ، عن أبي إبراهيم الأنصاري، عن أبيه.

وقيل: عن يحيى، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه والصحيح حديث يحيى، عن أبي إبراهيم، عن أبيه، وعن يحيى، عن أبي سلمة، مرسلًا"[1].

قال الإمام أحمد في العلل: "عكرمة بن عمار مضطرب عن غير أياس بن سلمة"[2]

قال ابن حجر: "عكرمة بن عمار العجلي أبو عمار اليمامي أصله من البصرة صدوق يغلط وفي روايته عن يحيى بن أبي كثير اضطراب ولم يكن له كتاب"[3].

فالحاصل هنا أن عكرمة-وهو صدوق-تفرد وخالف الحفاظ، فيعد عند أهل الاصطلاح شاذا.

فالشاذ عند الترمذي هو حديث "غير محفوظ".

[1] علل الدار قطني، الدارقطني، مصدر سابق،رقم:3650، ج14،ص308-309.

[2] العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبدالله،،أحمد بن حنبل، مصدر سابق،رقم:733، ج1،ص379.

[3] تقريب التهذيب، ابن حجر، رقم:4672، ج1،ص396.

## المطلب السادس: حديث "لا تحرم المصة ولا المصتان"

### أولا: نص كلام الترمذي

أخرج الترمذي في أبواب الرضاع

باب لا تحرم المصة ولا المصتان

حدثنا محمد بن عبد الأعلى الصنعاني، قال: حدثنا المعتمر بن سليمان، قال: سمعت أيوب يحدث، عن عبد الله بن أبي مليكة، عن عبد الله بن الزبير، عن عائشة، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا تحرم المصة ولا المصتان».

وفي الباب عن أم الفضل، وأبي هريرة، والزبير بن العوام، وابن الزبير. وروى غير واحدٍ هذا الحديث، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبد الله بن الزبير، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال:« لا تحرم المصة ولا المصتان».

وروى محمد بن دينارٍ، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبد الله بن الزبير، عن الزبير، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وزاد فيه محمد بن دينارٍ البصري، عن الزبير، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهو غير محفوظٍ، والصحيح عند أهل الحديث حديث ابن أبي مليكة، عن عبد الله بن الزبير، عن عائشة، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

حديث عائشة حديثٌ حسنٌ صحيحٌ، وسألت محمدًا عن هذا، فقال: الصحيح عن ابن الزبير، عن عائشة، وحديث محمد بن دينارٍ وزاد فيه، عن الزبير، وإنما هو هشام بن عروة، عن أبيه، عن الزبير. والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم[1].

### ثانيا: شرح نص الترمذي

يظهر من كلام الترمذي أن رواية محمد بن دينارٍ، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبد الله بن الزبير، عن الزبير، عن النبي صلى الله عليه وسلم غير صحيحة، لمخالفتها رواية أصحاب هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبد الله بن الزبير، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا تحرم المصة ولا المصتان» ؛ حيث زاد فيه محمد بن دينارٍ البصري، عن الزبير، عن النبي صلى الله عليه

[1] جامع الترمذي، الترمذي، مصدر سابق،رقم:1150، ج2،ص446.

وسلم ؛ والصحيح عند أهل الحديث حديث ابن أبي مليكة، عن عبد الله بن الزبير، عن عائشة، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

**ثالثا: تخريج الرواية غير المحفوظة**

وهي رواية محمد بن دينارٍ، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبد الله بن الزبير، عن الزبير، عن النبي صلى الله عليه وسلم .

- أخرجه النسائي في السنن الكبرى[1]، عن مسلم بن إبراهيم .
- أخرجه البزار في مسنده[2]، عن أحمد بن عبدة .
- أخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده[3]، عن سعيد بن أبي الربيع .

كلهم ( مسلم بن إبراهيم وأحمد بن عبدة وسعيد بن أبي الربيع) عن محمد بن دينارٍ، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبد الله بن الزبير، عن الزبير، عن النبي صلى الله عليه وسلم

**رابعا: تخريج الرواية المحفوظة**

- الرواية المحفوظة رواية هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبد الله بن الزبير، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا تحرم المصة ولا المصتان»

- أخرجه الشافعي في مسنده[4]، والبيهقي في السنن الكبرى عن أنس بن عياض.
- أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف[5] عن ابن نمير .

---

[1] السنن الكبرى للنسائي، النسائي، مصدر سابق، كتاب النكاح، باب القدر الذي يحرم من الرضاع، رقم: 5433، ج5،ص198.

[2] مسند البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، ت:محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة،ط1، 2009م،مسند طلحة بن عبيد الله، ومما روى عبد الله بن الزبير عن أبيه الزبير بن العوام،رقم:967، ج3،ص182.

[3] مسند أبي يعلى الموصلي، أبو يعلي الموصلي، مصدر سابق، من مسند الزبير بن العوام، رقم: 688،ج2،ص46.

[4] مسند الشافعي، الشافعي، مصدر سابق، ومن كتاب اختلاف مالك والشافعي رضي الله عنهما، ج1، ص221.

[5] مصنف ابن أبي شيبة، ابن أبي شيبة، مصدر سابق، كتاب النكاح، في الرضاع من قال لا تحرم الرضعتان ولا الرضعة، رقم:17023، ج3،ص547.

- أخرجه ابن ابي شيبة في مصنفه[1]، وابن حبان في صحيحه[2]، عن عبدة بن سليمان.
- أخرجه أحمد في المسند[3] عن وكيع .
- أخرجه أحمد في مسنده[4]، والنسائي في السنن الكبرى[5]، عن يحي بن سعيد القطان.
- أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط[6]، عن عبيد الله بن عمر .
- أخرجه الطبراني في المعجم الكبير[7] عن ابن جريج ، وأخرجه أيضا[8] عن عبد الله، وأخرجه في موضع آخر[9] عن حماد بن سلمة .

كلهم ( أنس بن عياض, ويحي بن سعيد, ووكيع وعبدة بن سليمان, وعبيد الله بن عمر وابن جريج, وعبد الله, وحماد بن سلمة, وابن نمير) عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبد الله بن الزبير، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا تحرم المصة ولا المصتان» .

- والصحيح عند أهل الحديث رواية ابن أبي مليكة، عن عبد الله بن الزبير، عن عائشة، عن النبي صلى الله عليه وسلم .

---

[1] نفس المصدر، كتاب النكاح، في الرضاع من قال لا تحرم الرضعتان ولا الرضعة، رقم: 17023،ج3،ص547.

[2] صحيح ابن حبان، ابن حبان، مصدر سابق، كتاب الرضاع، ذكر الخبر الدال على أن الرضعة والرضعتين لا تحرمان رقم: 4225، ج10،ص39.

[3] مسند أحمد، أحمد بن حنبل، مصدر سابق، مسند المدنيين، حديث عبد الله بن الزبير بن العوام، رقم: 16121، ج26 ،ص44.

[4] نفس المصدر، مسند المدنيين، حديث عبد الله بن الزبير بن العوام، رقم: 16110،ج 26،ص35.

[5] السنن الكبرى للنسائي، النسائي، مصدر سابق، كتاب النكاح، باب القدر الذي يحرم من الرضاع، رقم: 5432، ج5،ص198.

[6] المعجم الأوسط للطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، طارق بن عوض الله بن محمد ، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين – القاهرة، د.ط،د.س.ن،، باب الميم، من اسمه محمد،رقم:6249،ج6،ص224

[7] المعجم الكبير للطبراني، الطبراني، مصدر سابق، عروة ابن الزبير عن عبد الله بن الزبير، رقم: 252،ج13،ص105.

[8] نفس المصدر، عروة ابن الزبير عن عبد الله بن الزبير، رقم: 253،ج13،ص105.

[9] نفس المصدر، عروة ابن الزبير عن عبد الله بن الزبير رقم: 254،ج13،ص105.

- أخرجه مسلم في صحيحه[1] عن إسماعيل بن علية.

وأخرجه أيضا ابن ماجة في سننه[2]، وأبو داود في سننه[3], والنسائي في سننه[4]، عن إسماعيل بن علية.

- أخرجه أحمد في المسند [5]، عن وهيب.
- أخرجه أحمد في مسنده[6]، وأخرجه الدار قطني في السنن[7]، عن معتمر.
- وأخرجه الدارقطني في سننه[8]، عن عبد الوهاب.

كلهم ( إسماعيل بن علية و معتمر و وهيب و عبد الوهاب) عن أيوب عن ابن أبي مليكة، عن عبد الله بن الزبير، عن عائشة، عن النبي صلى الله عليه وسلم .

**خامسا: الدراسة والترجيح**

بعد سبر المرويات والمقارنة بينها يتضح لنا أن جميع أصحاب هشام بن عروة وهم (أنس بن عياض وسفيان ويحي بن سعيد ووكيع وعبدة بن سليمان وعبيد الله بن عمر وابن جريج وعبد الله وحماد بن سلمة وابن نمير) يروون الحديث عن عبد الله بن الزبير رضي الله عنه. وخالفهم محمد بن دينار رواه عن الزبير رضي الله عنه .

---

[1] صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج، مصدر سابق، كتاب الرضاع، باب في المصة والمصتين، رقم: 1450، ج 2، ص1037.

[2] سنن ابن ماجة، ابن ماجة، مصدر سابق، كتاب النكاح، باب لا تحرم المصة ولا المصتان، رقم: 1941، ج1، ص624.

[3] سنن أبي داود، أبو داود، مصدر سابق، كتاب النكاح، باب هل يحرم ما دون خمس رضعات، رقم: 2063، ج2، ص224.

[4] سنن النسائي، النسائي، مصدر سابق، رقم: 3310، ج6، ص101.

[5] مسند أحمد، أحمد بن حنبل، مصدر سابق، مسند النساء، مسند الصديقة عائشة بنت الصديق رضي الله عنهما، رقم: 24644، ج41،ص188.

[6] مسند أحمد، أحمد بن حنبل، مصدر سابق، مسند النساء، مسند الصديقة عائشة بنت الصديق رضي الله عنهما، رقم: 24026، ج40،ص27.

[7] سنن الدار قطني، الدارقطني، مصدر سابق، كتاب الرضاع،رقم:4383، ج5،ص319.

[8] نفس المصدر، كتاب الرضاع، رقم:4383، ج5،ص319.

وحديث عبد الله بن الزبير الذي يرويه الثقات من أصحاب هشام بن عروة مخرج عند مسلم وفي دواوين السنة المشرفة .

أما حديث الزبير الذي تفرد به محمد بن دينار فقد أخرجه النسائي والبزار وأبو يعلى الموصلي.

وقد وصف الترمذي حديث محمد بن دينار بأنه "غير محفوظ" .

وقال أيضا في السنن: "والصحيح عن ابن الزبير، عن عائشة، وحديث محمد بن دينارٍ وزاد فيه، عن الزبير، وإنما هو هشام بن عروة، عن أبيه، عن الزبير. والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم"[1].

وقد وافق الترمذي جماعة من الحفاظ؛ ومنهم الدارقطني الذي قال في العلل: "حديث عبد الله بن الزبير، عن الزبير، عن النبي صلى الله عليه وسلم: «لا تحرم المصة ولا المصتان».

فقال: تفرد به محمد بن دينارٍ الطاحي، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن ابن الزبير، عن الزبير، ووهم فيه.

وغيره من أصحاب هشامٍ يرويه، عن هشامٍ، عن أبيه، عن عبد الله بن الزبير، عن النبي صلى الله عليه وسلم. لا يذكرون فيه الزبير.

ورواه ابن أبي مليكة، عن عبد الله بن الزبير، عن عائشة، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وهو الصحيح، لأنه زاد، وهو المحفوظ عن عائشة"[2].

قال أبو داود: "سمعت أحمد يقول محمد بن دينار كان زعموا لا يحفظ كان يتحفظ لهم، ذكر له حديث المصة فأنكره"[3].

وقال ابن حجر: "محمد ابن دينار الأزدي صدوق سيء الحفظ ورمي بالقدر وتغير قبل موته"[4].

---

[1] جامع الترمذي، الترمذي، مصدر سابق،رقم:1150، ج2،ص446.

[2] علل الدار قطني، الدارقطني، مصدر سابق،رقم:525، ج4،ص225.

[3] سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، ت:د. زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة،ط1، 1414هـ،رقم:547، ج1،ص352.

[4] تقريب التهذيب، ابن حجر، مصدر سابق، رقم:5870، ج1، ص477.

تفرد هنا محمد بن دينار وخالف جماعة من الحفاظ الأكثر عددا وحفظا، فحديثه يعتبر شاذا.

فالترمذي يريد بقوله: "غير محفوظ" الشاذ عند أهل الاصطلاح .

## المطلب السابع: حديث "إذا تشاجرتم في الطريق فاجعلوه سبعة أذرع"

### أولا :نص كلام الترمذي

أبواب الأحكام عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

باب ما جاء في الطريق إذا اختلف فيه كم يجعل

حدثنا محمد بن بشارٍ، قال: حدثنا يحيى بن سعيدٍ، قال: حدثنا المثنى بن سعيدٍ، عن قتادة، عن بشير بن كعبٍ العدوي، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا تشاجرتم في الطريق فاجعلوه سبعة أذرعٍ».

وهذا أصح من حديث وكيعٍ.

وفي الباب عن ابن عباسٍ.

حديث بشير بن كعبٍ العدوي عن أبي هريرة، حديثٌ حسنٌ صحيحٌ.

وروى بعضهم هذا، عن قتادة، عن بشير بن نهيكٍ، عن أبي هريرة وهو غير محفوظٍ[1].

### ثانيا: شرح نص الترمذي

يظهر لنا من كلام الترمذي أن رواية قتادة عن بشير بن نهيك، عن أبي هريرة لا تصح، لمخالفتها رواية أصحاب المثنى بن سعيد عن قتادة عن بشير بن كعبٍ العدوي، عن أبي هريرة رضي الله عنه, وهي الرواية الصحيحة كما قال الترمذي .

[1] جامع الترمذي، الترمذي، مصدر سابق،رقم:1356 ج3،ص30.

**ثالثا: تخريج الرواية غير المحفوظة**

الرواية التي صرح الترمذي بأنها غير محفوظة هي رواية قتادة، عن بشير بن نهيكٍ، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا تشاجرتم في الطريق فاجعلوه سبعة أذرعٍ».

- أخرجه الترمذي في سننه[1] عن وكيعٌ، عن المثنى بن سعيدٍ الضبعي، عن قتادة، عن بشير بن نهيكٍ، عن أبي هريرة رضي الله عنه[2].

**رابعا: تخريج الرواية المحفوظة**

والمقصود بها هنا رواية قتادة، عن بشير بن كعبٍ العدوي، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا تشاجرتم في الطريق فاجعلوه سبعة أذرعٍ».

- أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده[3].
- أخرجه أحمد في مسنده[4]، وفي موضع آخر[5] عن يحي بن سعيد .
- أخرجه أبو داود في سننه[6] عن مسلم بن إبراهيم .
- أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه[7]، وأحمد في مسنده[8]، عن وكيع.

---

[1] جامع الترمذي, الترمذي, مصدر سابق، أبواب الأحكام عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في الطريق إذا اختلف فيه كم يجعل، رقم:1355، ج3،ص30.

[2] وقد بحثت عمن خرج هذا الحديث غير الترمذي فلم أجد.

[3] مسند أبي داود الطيالسي، الطيالسي، مصدر سابق، ما أسند أبو هريرة، وبشير بن كعب العدوي، رقم: 2678، ج4، ص285.

[4] مسند أحمد، أحمد بن حنبل، مصدر سابق، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي هريرة رضي الله عنه، رقم: 9537، ج15، ص332.

[5] نفس المصدر، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي هريرة رضي الله عنه، رقم: 10135، ج16، ص127.

[6] سنن أبي داود، أبو داود، مصدر سابق، كتاب الأقضية، باب القضاء، رقم: 3633، ج3،ص314.

[7] مصنف ابن أبي شيبة، ابن أبي داود، مصدر سابق، كتاب البيوع والأقضية، الطريق إذا اختلف فيه كم يجعل، رقم: 23033، ج4، ص548.

[8] مسند أحمد، أحمد بن حنبل، مصدر سابق، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي هريرة رضي الله عنه رقم: 10012، ج16،ص68.

- وأخرجه أيضا ابن ماجة في سننه[1]، عن وكيع .

كلهم ( يحيى بن سعيد, ومسلم بن إبراهيم, وأبو داود الطيالسي, ووكيع ) عن المثنى بن سعيدٍ، عن قتادة، عن بشير بن كعبٍ العدوي، عن أبي هريرة رضي الله عنه .

**خامسا: الدراسة والترجيح:**

بعد عرض ما ورد من الروايات يتبين لنا أن جميع أصحاب المثنى بن سعيد وهم (يحيى بن سعيد, ومسلم بن إبراهيم, وأبو داود الطيالسي) يروون الحديث عن بشير بن كعبٍ العدوي، عن أبي هريرة رضي الله عنه .

وخالفهم وكيع رواه عن قتادة، عن بشير بن نهيكٍ، عن أبي هريرة رضي الله عنه .

وحديث أبي هريرة الذي يرويه الثقات من أصحاب المثنى بن سعيد عن قتادة، عن بشير بن كعبٍ العدوي، عن أبي هريرة مخرج في مسند أحمد، وسنن ابن ماجة، وسنن أبي داود، ومصنف ابن أبي شيبة، ومسند أبي داود الطيالسي وغيرهم .

أما حديث أبي هريرة الذي تفرد به وكيع فهو عند الترمذي فقط .

ونلاحظ أيضا أن وكيعا قد روى الطريق المحفوظة كذلك كما هي عند ابن شيبة وأحمد وابن ماجة.

فيحتمل أن وكيعا قد روى الطريقين: المحفوظة التي وافق فيها الثقات من أصحاب المثنى بن سعيد عن قتادة عن بشير بن كعب العدوي عن أبي هريرة رضي الله عنه، وروى الطريق غير المحفوظة التي تفرد بها عن المثنى بن سعيدٍ ، وهي رواية بشير بن نهيك عن أبي هريرة رضي الله عنه .

وعلى هذا قال الترمذي في سننه: "وروى بعضهم هذا، عن قتادة، عن بشير بن نهيكٍ، عن أبي هريرة وهو "غير محفوظٍ".

قال أحمد في وكيع:" ما رأيت أوعى للعلم منه ولا أحفظ كان أحفظ من ابن مهدي"[2]

---

[1] سنن ابن ماجة، ابن ماجة، مصدر سابق، كتاب الأحكام، باب إذا تشاجروا في قدر الطريق، رقم: 2338، ج2، ص784.

[2] الكاشف، الذهبي، مصدر سابق, رقم:6056، ج2،ص350.

ووكيع ابن الجراح ثقة حافظ عابد[1] أخرج له الستة.

ولم أجد من أعل رواية وكيع سوى الترمذي رغم تفتيشي في كتب العلل.

فحديث وكيع شاذ لأنه تفرد وخالف الحفاظ الأكثر عددا .

فمراد الترمذي بقوله: "غير محفوظ"، أي شاذ عند أهل الاصطلاح .

**المطلب الثامن: حديث "الفأرة تموت في السمن"**

**أولا: نص كلام الترمذي**

أخرج الترمذي في أبواب الأطعمة عن رسول الله صلى الله عليه و سلم

باب ما جاء في الفأرة تموت في السمن

حدثنا سعيد بن عبد الرحمن المخزومي وأبو عمارٍ قالا: حدثنا سفيان، عن الزهري ، عن عبيد الله ، عن ابن عباسٍ، عن ميمونة أن فأرةً وقعت في سمنٍ، فماتت فسئل عنها النبي صلى الله عليه وسلم فقال: «ألقوها وما حولها وكلوه».

وفي الباب عن أبي هريرة.

هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ. وقد روي هذا الحديث عن الزهري، عن عبيد الله، عن ابن عباسٍ أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل، ولم يذكروا فيه عن ميمونة. وحديث ابن عباسٍ، عن ميمونة أصح.

وروى معمرٌ عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه، وهو حديثٌ غير محفوظٍ.

وسمعت محمد بن إسماعيل يقول: "وحديث معمرٍ، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وذكر فيه أنه سئل عنه، فقال: «إذا كان جامدًا فألقوها وما حولها وإن كان مائعًا فلا تقربوه».

هذا خطأٌ، أخطأ فيه معمرٌ، قال: والصحيح حديث الزهري، عن عبيد الله، عن ابن عباسٍ، عن ميمونة"[2].

---

[1]تقريب التهذيب، ابن حجر، مصدر سابق، رقم:7414،ج1،ص581.

[2]جامع الترمذي، الترمذي، مصدر سابق،رقم:1798،ج3،ص312.

**ثانيا: شرح نص الترمذي**

يتبين من خلال كلام الترمذي أن رواية معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة لا تصح، لمخالفتها رواية أصحاب الزهري يروونه عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن ميمونة رضي الله عنها أن فأرةً وقعت في سمنٍ، فماتت فسئل عنها النبي صلى الله عليه وسلم فقال: «ألقوها وما حولها وكلوه».

**ثالثا: تخريج الرواية غير محفوظة**

ونقصد بها هنا الرواية التي قال الترمذي أنها غير محفوظة هي رواية معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم، وذكر فيه أنه سئل عنه، فقال: «إذا كان جامدًا فألقوها وما حولها وإن كان مائعًا فلا تقربوه».

- أخرجه عبد الرزاق في مصنفه[1]، وأخرجه أحمد في المسند[2]، وأخرجه أبو داود في سننه[3]، وأخرجه ابن حبان في صحيحه[4]، عن عبد الرزاق
- أخرجه البزار في مسنده[5]، وأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط[6]، عن يزيد بن زريع
- أخرجه أبو يعلى في مسنده[7]، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى[8]،عن عبد الواحد

[1] مصنف عبد الرزاق، عبد الرزاق الصنعاني، مصدر سابق، كتاب الطهارة، باب الفأرة تموت في الودك، رقم: 278، ج1، ص84.

[2] مسند أحمد، باب مصدر سابق، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي هريرة رضي الله عنه، رقم: 7601، ج13، ص42.

[3] سنن أبي داود، أبو داود، مصدر سابق، كتاب الأطعمة، باب في الفأرة تقع في السمن، رقم: 3842، ج3،ص364.

[4] صحيح ابن حبان، ابن حبان، مصدر سابق، باب النجاسة وتطهيرها، ذكر خبر أوهم بعض من لم يطلب العلم من مظانه أن، رقم: 1393، ج4،ص237.

[5] مسند البزار، البزار، باب مصدر سابق، مسند أبي ذر الغفاري رضي الله عنه، مسند أبي حمزة أنس بن مالك، رقم: 7720، ج14،ص175.

[6] المعجم الأوسط، أبو القاسم الطبراني،،باب الألف، باب من اسمه إبراهيم،رقم:2452، ج3،ص54.

[7] مسند أبي يعلى الموصلي، أبو يعلى الموصلي، مصدر سابق، مسند أبي هريرة، رقم: 5841، ج10،ص213.

[8] السنن الكبرى للبيهقي، البيهقي، مصدر سابق، جماع أبواب ما لا يحل أكله وما يجوز للمضطر من الميتة و غير ذلك، باب السمن أو الزيت تموت فيه الفأرة، رقم: 19622، ج9،ص594.

- أخرجه أحمد في المسند[1] قال: حدثنا محمد بن جعفر.

كلهم ( عبد الرزاق ومحمد بن جعفر ويزيد بن زريع وعبد الواحد ) عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم.

**رابعا: تخريج الرواية المحفوظة**

ونريد بها هنا رواية سفيان عن الزهري ، عن عبيد الله ، عن ابن عباسٍ، عن ميمونة أن فأرةً وقعت في سمنٍ، فماتت فسئل عنها النبي صلى الله عليه وسلم فقال:« ألقوها وما حولها وكلوه» .

- أخرجه مالك في الموطأ[2]، والبخاري في صحيحه[3]، عن مالك .
- أخرجه البخاري في صحيحه[4]، وأبوداود في سننه[5]، والنسائي في سننه[6]، وأخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده[7]، والبيهقي في السنن الكبرى[8]، عن سفيان.

---

[1] مسند أحمد، أحمد بن حنبل، مصدر سابق، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي هريرة، رقم: : 10355،ج16، ص234.

[2]موطأ الإمام مالك، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني، ت:محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، د.ط، 1985م،كتاب الاستئذان، باب ما جاء في الفأرة تقع في السمن و البدء بالأكل قبل الصلاة، رقم : 20،ج2،ص971.

[3] صحيح البخاري، البخاري، مصدر سابق، كتاب الذبائح والصيد، باب إذا وقعت الفأرة في السمن الجامد أو الذائب، رقم: 5540،ج7،ص97.

[4]نفس المصدر، كتاب الذبائح والصيد، باب إدا وقعت الفأرة في السمن الجامد أو الذائب رقم: 5538،ج7،ص97.

[5]سنن أبي داود، أبو داود، مصدر سابق، كتاب الأطعمة، باب في الفأرة تقع في السمن، رقم: 3841،ج3وص364.

[6]سنن للنسائي، النسائي، مصدر سابق، كتاب الفرع والعتيرة، باب الفأرة تقع في السمن، رقم: 4258،ج7،ص178.

[7]مسند أبي يعلى الموصلي، أبو يعلى الموصلي، مصدر سابق، حديث ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم، رقم: 7078،ج12، ص506.

[8]السنن الكبرى للبيهقي، البيهقي، مصدر سابق، جماع أبواب ما لا يحل أكله وما يجوز للمضطر من الميتة وغير ذلك، باب السمن أو الزيت تموت فيه الفأرة، رقم: 19619،ج9،ص593.

واخرجه أيضا ابن حبان في صحيحه[1]، عن سفيان.

- أخرجه أحمد في مسنده[2] عن الأوزاعي .
- أخرجه أبو داود في سننه[3] عن معمر .
- وأخرجه أيضا أبو داود الطيالسي في مسنده، والحميدي في مسنده، والطبراني في المعجم الكبير والدارمي في سننه وغيرهم.

كلهم (مالك, وسفيان, والأوزاعي, ومعمر) عن الزهري، عن عبيد الله، عن ابن عباسٍ، عن ميمونة أن فأرةً وقعت في سمنٍ، فماتت فسئل عنها النبي صلى الله عليه وسلم فقال: «ألقوها وما حولها وكلوه» .

**خامسا: الدراسة والترجيح**

بعد سبر المرويات، والمرور على مظان هذا الحديث، نرى أن جل أصحاب الزهري:(مالك, والأوزاعي, وسفيان, ومعمر) يروون الحديث عن ميمونة رضي الله عنها.

ومعمر روى هذا الحديث من الطريقين: المحفوظ الذي يرويه الثقات عن ميمونة رضي الله عنها، وغير المحفوظ الذي تفرد به عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وحديث ميمونة رضي الله عنها الذي يرويه الثقات من أصحاب الزهري أخرجه البخاري ومالك وغالب أصحاب كتب السنة المشهورة .

أما حديث أبي هريرة رضي الله عنه الذي تفرد به معمر فهو مخرج في مسند أحمد ومصنف عبد الرزاق ومسند أبي يعلى ومسند البزار.

---

[1] صحيح ابن حبان، ابن حبان، مصدر سابق ،باب النجاسة وتطهيرها، ذكر الإخبار عما يعمل المرء عند وقوع الفأرة في آنيته، رقم: 1392، ج4،ص234.

[2] مسند أحمد، أحمد بن حنبل، مصدر سابق، مسند النساء، حديث ميمونة بنت الحارث الهلالية زوج النبي صلى الله عليه وسلم، رقم: 26803، ج44،ص379.

[3] سنن أبي داود، أبو داود، مصدر سابق، كتاب الأطعمة، باب في الفأرة تقع في السمن، رقم: 3843، ج3،ص365.

اعتبر الترمذي حديث معمر "غير محفوظ"، حيث قال في العلل الكبير: "قال محمدٌ: وحديث معمرٍ عن الزهري، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة فيه وهم فيه معمرٌ ليس له أصلٌ"[1]

حيث نلحظ هنا أن الترمذي يقر كلام شيخه البخاري ،استنادا به في موقف الاحتجاج، ووافقه على ذلك الحفاظ الكبار في علم العلل.

ومن بين الحفاظ الدارقطني الذي قال في كتابه العلل حين سئل عن حديثٍ يروى عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة: سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن فأرةٍ وقعت في سمنٍ، فقال: «إن كان جامدا...

فقال: "يرويه الزهري واختلف عنه؛ فرواه معمرٌ، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة. وخالفه أصحاب الزهري، فرووه عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباسٍ، ومنهم من أسنده عن ميمونة"[2].

وقال أحمد: "لا تضم معمرا إلى أحد إلا وجدته يتقدمه"[3].

قال ابن حجر: "معمر ابن راشد الأزدي مولاهم أبو عروة البصري نزيل اليمن ثقة ثبت فاضل"[4].

تفرد معمر–ثقة– وخالف أصحابه الحفاظ، فهذا الحديث عند أهل الاصطلاح شاذ.

والترمذي يعد الشاذ "غير محفوظ".

## المطلب التاسع: حديث: "كراهية أن تنزى الحمر على الخيل"

### أولا: نص كلام الترمذي:

أخرج الترمذي في أبواب الجهاد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

بابا ما جاء في كراهية أن تنزى الحمر على الخيل

حدثنا أبو كريبٍ، قال: حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، قال: حدثنا أبو جهضمٍ موسى بن سالمٍ ، عن عبد الله بن عبيد الله بن عباسٍ ، عن ابن عباسٍ قال :"كان رسول الله صلى الله عليه

---

[1] العلل الكبير للترمذي، الترمذي، مصدر سابق،رقم:553، ج1،ص298

[2] علل الدار قطني، الدارقطني، مصدر سابق،رقم:1357، ج7،ص286/285.

[3] الكاشف، الذهبي، مصدر سابق، رقم:5567، ج2، ص282.

[4] تقريب التهذيب، ابن حجر، مصدر سابق، رقم:6809، ج1، ص541.

وسلم عبدًا مأمورًا ما اختصنا دون الناس بشيءٍ إلا بثلاثٍ: أمرنا أن نسبغ الوضوء، وأن لا نأكل الصدقة، وأن لا ننزي حمارًا على فرسٍ"

وفي الباب عن عليٍ. وهذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ. وروى سفيان الثوري هذا عن أبي جهضمٍ، فقال: عن عبيد الله بن عبد الله بن عباسٍ، عن ابن عباسٍ. وسمعت محمدًا يقول: حديث الثوري غير محفوظٍ، ووهم فيه الثوري، والصحيح ما روى إسماعيل ابن علية وعبد الوارث بن سعيدٍ، عن أبي جهضمٍ، عن عبد الله بن عبيد الله بن عباسٍ، عن ابن عباسٍ[1]

**ثانيا: شرح نص الترمذي**

ظاهر نص الترمذي أن رواية سفيان الثوري عن أبي جهضمٍ عن عبيد الله بن عبد الله بن عباسٍ، عن ابن عباسٍ غير محفوظة ، والصحيح ما روى إسماعيل ابن علية وعبد الوارث بن سعيدٍ، عن أبي جهضمٍ، عن عبد الله بن عبيد الله بن عباسٍ، عن ابن عباسٍ.

**ثالثا: تخريج الرواية غير محفوظة**

ونقصد بها هنا رواية الثوري عن أبي جهضم عن عبيد الله بن عبد الله بن عباس

- أخرجه أحمد في مسنده[2] عن وكيع .
- أخرجه البيهقي في السنن الكبرى[3] عن محمد بن كثير العبدي.

كلاهما (محمد بن كثير ووكيع ) عن سفيان الثوري عن أبي جهضم عن عبيد الله بن عبد الله بن عباس .

**رابعا: تخريج الرواية المحفوظة**

هي رواية إسماعيل بن علية وعبد الوارث بن سعيد عن أبي جهضم عن عبد الله بن عبيد الله بن عباس عن ابن عباس .

---

[1] جامع الترمذي، الترمذي، مصدر سابق،رقم:1701، ج3،ص258/257.

[2] مسند أحمد، أحمد بن حنبل، مصدر سابق، و من مسند بني هاشم، مسند عبد الله بن العباس بن عبد المطلب عن النبي صلى الله عليه وسلم، رقم: 2060، ج3،ص490.

[3] السنن الكبرى للبيهقي، البيهقي، مصدر سابق، كتاب السبق والرمي، باب كراهية إنزاء الحمر على الخيل، رقم: 19788، ج10،ص40.

- أخرجه أحمد في مسنده[1], قال: حدثنا إسماعيل.
- وفي رواية أخرى عن وهيب[2].
- أخرجه ابن ماجة في سننه[3]، وأخرجه النسائي في سننه[4]، وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه[5]، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى[6]، عن حماد بن زيد.
- أخرجه أبو داود في سننه[7]عن عبد الوارث.

كلهم (إسماعيل بن إبراهيم بن علية ، ووهيب ، وعبد الوارث ، وحماد) عن أبي جهضم موسى بن سالم ، عن عبد الله بن عبيد الله بن عباس ، فذكره.

**خامسا: الدراسة و الترجيح:**

بعد تخريج الحديثين المحفوظ وغير المحفوظ، نلحظ أن غالب أصحاب أبي جهضم (إسماعيل بن إبراهيم بن علية، ووهيب، وعبد الوارث ،وحماد) يروون عن أبي جهضم عن عبد الله بن عبيد الله بن عباس عن ابن عباس .

وخالفهم سفيان الثوري يرويه عن أبي جهضم عن عبيد الله بن عبد الله بن عباس عن ابن عباس .

---

[1]مسند أحمد، أحمد بن حنبل، مصدر سابق، و من مسند بني هاشم، مسند عبد الله بن العباس بن عبد المطلب عن النبي صلى الله عليه و سلم ،رقم: 1977، ج3،ص438.

[2]مسند أحمد, أحمد بن حنبل, مصدر سابق، ومن مسند بني هاشم، مسند عبد الله بن العباس بن عبد المطلب عن النبي صلى الله عليه وسلم رقم: 2238، ج4،ص108.

[3]سنن ابن ماجة، ابن ماجة، مصدر سابق، كتاب الطهارة وسننها، باب ما جاء في إسباغ الوضوء، رقم: 426، ج1، ص147.

[4]سنن النسائي، النسائي، مصدر سابق، كتاب الطهارة، باب الأمر بإسباغ الوضوء، رقم: 141، ج1،ص89.

[5]صحيح ابن خزيمة، ابن خزيمة، مصدر سابق، كتاب الوضوء، باب الأمر بإسباغ الوضوء، رقم: 175، ج1،ص89.

[6]السنن الكبرى للبيهقي، البيهقي، مصدر سابق، كتاب قسم الصدقات، باب آل محمد صلى الله عليه وسلم لا يعطون من الصدقات المفروضات،رقم:13236، ج7،ص47.

[7]سنن أبي داود، أبو داود، مصدر سابق، أبواب تفريع استفتاح الصلاة، باب قدر القراءة في صلاة الظهر أو العصر، رقم: 808، ج1،ص214.

وأخرج رواية إسماعيل بن علية وعبد الوارث عن أبي جهضم عن عبد الله بن عبيد الله بن عباس عن ابن عباس الإمام أحمد وابن ماجة وأبو داود والترمذي والنسائي وابن خزيمة والبيهقي.

بينما رواية سفيان الثوري عن عبيد الله بن عبد الله بن عباس عن ابن عباس أخرجها أحمد والبيهقي .

ويؤكد أن هذه الأخيرة غير محفوظة ، ما قال الترمذي يقر كلام شيخه البخاري حيث قال: "حديث الثوري غير محفوظٍ، ووهم فيه الثوري، والصحيح ما روى إسماعيل ابن علية وعبد الوارث بن سعيدٍ، عن أبي جهضمٍ، عن عبد الله بن عبيد الله بن عباسٍ، عن ابن عباسٍ".

قال بن المبارك: "ما كتبت عن أفضل منه وقال ورقاء لم ير سفيان مثل نفسه"[1].

وقال ابن حجر: "سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري أبو عبد الله الكوفي ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة من رؤوس الطبقة السابعة وكان ربما دلس"[2].

تفرد سفيان الثوري وخالف أصحابه الثقات، فحديثه عند أهل الاصطلاح يعتبر شاذا.

فالترمذي يقصد ب"غير محفوظ" في هذا الموضع الشاذ.

## المطلب العاشر: حديث "ثلاثة يحبهم الله"

### أولا: نص كلام الترمذي

أخرج الترمذي في أبواب صفة الجنة

باب

حدثنا أبو كريبٍ، قال: حدثنا يحيى بن آدم، عن أبي بكر بن عياشٍ، عن الأعمش، عن منصورٍ، عن ربعي بن حراشٍ، عن عبد الله بن مسعودٍ، يرفعه، قال: «ثلاثةٌ يحبهم الله، رجلٌ قام من الليل يتلو كتاب الله، ورجلٌ تصدق صدقةً بيمينه يخفيها، أراه قال، من شماله، ورجلٌ كان في سريةٍ فانهزم أصحابه فاستقبل العدو».

[1] الكاشف، الذهبي، مصدر سابق،رقم:1996، ج1،ص449.

[2] تقريب التهذيب، ابن حجر، مصدر سابق،رقم:2445، ج1،ص244.

هذا حديثٌ غريبٌ وهو غير محفوظٍ والصحيح ما روى شعبة، وغيره عن منصورٍ، عن ربعي بن حراشٍ، عن زيد بن ظبيان، عن أبي ذر، عن النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر بن عياشٍ كثير الغلط[1]

**ثانيا :شرح كلام الترمذي**

يظهر لنا من كلام الترمذي أن رواية أبي بكر بن عياش عن عبد الله بن مسعود، لا تصح لمخالفتها رواية أصحاب منصور، عن ربعي بن حراش، عن زيد بن ظبيان ،عن أبي ذر رضي الله عنه ؛ وهم أكثر عددا وأحفظ .

واستدل الترمذي على هذا الحكم بأن أبو بكر بن عياش كثير الغلط .

**ثالثا: تخريج الرواية غير المحفوظة**

الرواية التي وصفها الترمذي بأنها غير محفوظة هي رواية عن أبي بكر بن عياشٍ، عن الأعمش، عن منصورٍ، عن ربعي بن حراشٍ، عن عبد الله بن مسعودٍ، يرفعه، قال: «ثلاثةٌ يحبهم الله، رجلٌ قام من الليل يتلو كتاب الله، ورجلٌ تصدق صدقةً بيمينه يخفيها، أراه قال: من شماله، ورجلٌ كان في سريةٍ فانهزم أصحابه فاستقبل العدو».

أخرجه الطبراني في المعجم الكبير[2] عن يحي بن آدم عن أبي بكر بن عياشٍ، عن الأعمش، عن منصورٍ، عن ربعي، عن عبد الله يرفعه.

**رابعا: تخريج الرواية المحفوظة**

والمقصود بها رواية أصحاب منصور عن ربعي بن حراشٍ، عن زيد بن ظبيان، عن أبي ذر، عن النبي صلى الله عليه وسلم .

-أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف[3]،عن شعبة.

---

[1]جامع الترمذي، الترمذي، مصدر سابق،رقم:2567، ج4،ص278.

[2]المعجم الكبير ،أبو القاسم الطبراني، باب العين،باب، ج10،ص207.

[3]مصنف ابن أبي شيبة، أبوبكر بن أبي شيبة، مصدر سابق، كتاب الجهاد، باب ما ذكر في فضل الجهاد والحث عليه ، رقم:19318، ج4، ص203.

وأخرجه أيضا أحمد في مسنده[1]، والنسائي في السنن[2]، وابن خزيمة في صحيحه[3]، والحاكم في المستدرك[4]، كلهم عن شعبة.

- أخرجه البزار في مسنده[5]، عن شيبان .
- أخرجه ابن حبان في صحيحه[6]، عن جرير .

ثلاثتهم:(شعبة وشيبان وجرير) عن منصور عن ربعي بن حراشٍ، عن زيد بن ظبيان، عن أبي ذر رضي الله عنه .

ورواية شعبة التي ذكرها الترمذي اشترك في روايتها عنه:

- محمد بن جعفر كما عند أحمد مسنده[7]، وعند النسائي في السنن الكبرى[8].
- وغندر عند ابن حبان في صحيحه[9].

---

[1]مسند أحمد، أحمد بن حنبل، مصدر سابق، مسند الأنصار، حديث أبي ذر الغفاري رضي الله عنه، رقم: 21356، ج35،ص286.

[2]سنن النسائي، أبو عبد الرحمان النسائي، مصدر سابق، كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب فضل صلاة الليل في السفر، رقم: 1615، ج3، ص207.

[3]صحيح ابن خزيمة، أبوبكر بن خزيمة، مصدر سابق، كتاب الزكاة، باب ذكر حب الله عز وجل المخفى بالصدقة، رقم: 2456، ج4، ص104.

[4]المستدرك على الصحيحين ،أبو عبد الله الحاكم، كتاب الجهاد، باب و أما حديث عبد الله بن يزيد الأنصاري، رقم: 2532، ج2، ص123.

[5]مسند البزار، أبوبكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، ت:محفوظ الرحمان زين الله وآخرون، مكتبة العلوم والحكم-المدينة المنورة،ط1، 1988-2009م،مسند أبي ذر الغفاري، زيد بن ظبيان، عن أبي ذر، رقم: 4028،ج9، ص422.

[6]صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، أبو حاتم بن حنبل، باب صدقة التطوع، ذكر البيان بأن صدقة المرء سرا إذا سئل بالله مما يحب، رقم: 3350،ج8،ص138.

[7]مسند أحمد، أحمد بن حنبل، مصدر سابق، مسند الأنصار، حديث أبي ذر الغفاري رضي الله عنه، رقم: 21355، ج35،ص285.

[8]السنن الكبرى، أبو عبد الرحمان النسائي،،كتاب الزكاة، ثواب من يعطى سرا، رقم: 2362،ج3،ص67.

[9]صحيح ابن حبان، أبو حاتم بن حبان، مصدر سابق، باب الخروج و كيفية الجهاد، ذكر البيان بأن الثبات في الحرب عند انهزام المسلمين مما، رقم: 4771،ج12،ص91.

- ويزيد بن هارون ووهب بن جرير عند الحاكم في المستدرك[1].

كلهم ( محمد بن جعفر وغندر ويزيد بن هارون ووهب بن جرير) عن شعبة عن منصورٍ، عن ربعي بن حراشٍ، عن زيد بن ظبيان، عن أبي ذر رضي الله عنه .

**خامسا: الدراسة والترجيح**

من خلال التأمل فيما سبق نلاحظ أن جميع أصحاب منصور وهم ( شعبة وشيبان وجرير) يروون الحديث عن أبي ذر رضي الله عنه.

وخالفهم أبي بكر بن عياش رواه عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .

وحديث أبي ذر الذي يرويه الثقات من أصحاب منصور مخرج في جمهرة من كتب السنة.

أما حديث عبد الله بن مسعود الذي تفرد به أبي بكر بن عياش فقد أخرجه الطبراني في المعجم الكبير.

وقد وصف الترمذي حديث أبي بكر بن عياش بأنه "غير محفوظ" وقال:" وأبو بكر بن عياشٍ كثير الغلط".

وقال الترمذي في العلل الكبير: "وسألت محمدًا عن هذا الحديث فقال: الصحيح هو هذا حديث أبي ذر"[2]؛ وقد وافقه على ذلك جماعة من الحفاظ .

وفي "العلل" قال الدار قطني:" حديث زيد بن ظبيان، عن أبي ذر، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ثلاثةٌ يحبهم الله، وثلاثةٌ يبغضهم الله ... الحديث ... رواه الأعمش، عن منصورٍ، عن ربعي، عن عبد الله بن مسعودٍ، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال ذلك، وأبو بكر بن عياشٍ، عن الأعمش، ووهم، والصواب حديث زيد بن ظبيان"[3].

قال أحمد: ( ثقة ربما غلط)[4]. وقال أبو حاتم هو وشريك في الحفظ سواء[5].

قال ابن حجر: "ثقة عابد إلا أنه لما كبر ساء حفظه وكتابه صحيح"[6] .

---

[1]المستدرك على الصحيحين للحاكم، أبو عبد الله الحاكم، مصدر سابق، رقم: 1520،ج1،ص577.

[2]العلل الكبير للترمذي، أبو عيسى الترمذي، مصدر سابق،ج1،ص337.

[3]علل الدار قطني، أبو الحسن الدارقطني، مصدر سابق،رقم:1103،ج6،ص241.

[4] العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل،رقم:3155،ج2،ص480.

[5]انظر: الكاشف، شمس الدين الذهبي، مصدر سابق، رقم:6535، ج2، ص412.

[6]تقريب التهذيب، أبو الفضل ابن حجر، مصدر سابق، رقم:7985، ج1، ص624.

وقد مر معنا قول الترمذي فيه: كثير الغلط.

فحديث أبي بكر بن عياش-ثقة- هنا شاذ، لأنه تفرد وخالف من هم أكثر عددا وأحفظ.

فمقصود الترمذي بقوله: "غير محفوظ" الشاذ عند أهل الاصطلاح .

**خلاصة**

بعد دراسة الأحاديث غير المحفوظة عند الترمذي في كتابه الجامع، فإن خلاصة ما سبق في دلالة الأحاديث غير المحفوظة كالتالي:

- **الشاذ** :إذا خالف أحد من الثقات أصحابه يعتبر الترمذي حديثه غير محفوظ، ولعل الثقة يكون إمام الأئمة ،يعل الترمذي ذلك بالوهم أو الخطأ أو الاختلاط، لأن تفرد الثقة ومخالفة غيره من الثقات يعد شكا بسببه ترد روايته.

وهو النوع الأكثر في الأحاديث غير المحفوظة عند الترمذي، وقد صدر عن كثير من الثقات مثل: شعبة سفيان الثوري وسفيان بن عيينة ووكيع وغيرهم، خالفوا أقرانهم الأكثر عددا أو أوثق أو لأحد المرجحات، ويسمى هذا النوع الشاذ عند أهل الاصطلاح .

- **المنكر**: فإذا كان مخالفة الثقة للثقات يعتبر حديثه غير محفوظ، فمن باب أولى مخالفة الضعيف الثقات تدل على ضعف الحديث ورده، فضعف الراوي من موجبات عدم قبوله ، فضلا عن قبول روايته، وهو قل ما يكون في هذه الأحاديث الغير المحفوظة عند الترمذي ومثاله عبد الرحمان بن زيد بن أسلم فهو ضعيف خالف الثقات الأكثر عددا وأحفظ، ويسمى هذا النوع عند أهل الاصطلاح منكرا .
- **التفرد** : فالراوي المنفرد إن كان ضعيفا فحديثه عند الترمذي غير محفوظ، لكن إذا كان التفرد من ثقة فهذا يوحي بالشك في حديثه وينظر في القرائن ، وهو قليل في عداد الأحاديث غير المحفوظة عند الترمذي، ومثاله هشام بن حسان فقد تفرد في حديث بن سيرين رغم كونه ثقة فقد حكم عليه بأنه غير محفوظ ، وهناك من المفردات ما هو صحيح كمفردات الزهري ومالك.

يظهر من خلال ما ورد، أن الإمام الترمذي يعتبر تفرد الراوي بصفة عامة دليل على أن حديثه غير محفوظ، سواء كان الفرد المخالف ثقة أو ضعيفا، أو كان التفرد مطلقا من ضعيف فهو غير محفوظ حتما، أما التفرد المطلق من الثقة فهو يقف على قرائن ، فهناك من المفردات ما يقبل ومنها ما يرد .

# خاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، حمدا كثيرا يبلغ عنان السماوات.

أتممنا بعون الله وتوفيقه رسالتنا الموسومة بعنوان: "الحديث غير المحفوظ ودلالته عند الترمذي في جامعه"، وقد خلصت فيه إلى نتائج أوردها كالتالي :

- مفهوم الحديث غير المحفوظ عند المتقدمين ليس له مفهوم محدد ويختلف العلماء فيما بينهم فهم يعلونه بعلل مختلفة، ويختلف بعضهم على بعض.
- أما مفهوم غير المحفوظ عن ابن حجر فهو مرادف للشاذ.
- أما الترمذي فدلالة غير المحفوظ عنده كل ما يتعلق بالتفرد:

1-التفرد المطلق :

أ. تفرد مطلق من ثقة-حسب قرائن تدل عليه-

ب. تفرد مطلق من ضعيف

2-التفرد مع المخالفة:

أ. فرد ثقة يخالف الثقات

ب. فرد ضعيف يخالف الثقات

و بهذا فإن دلالة الحديث غير المحفوظ عند الترمذي تتمحور حول: الشاذ والمنكر والتفرد المطلق-تفرد الثقة بقرائن- عند أهل الاصطلاح.

- يقر الترمذي شيخه البخاري في مواضع عدة في الحكم على الأحاديث ب"غير محفوظ" و كثيرا ما يدعم رأيه بكلامه.
- نقل كلام العلماء مثل: ابن المديني وأحمد وغيرهم، فإذا كان هناك اتفاق بينه بين العلماء فإنه يذكر ذلك لدعم رأيه.
- تأثير الحديث – غير محفوظ- على الأحكام الشرعية المستنبطة من الحديث.
- يذكر الترمذي مذاهب الفقهاء بعد عرض الحديث غير المحفوظ ودراسته.
- تبيين الترمذي للأحاديث غير المحفوظة نقح السنة من الشوائب و أزال اللبس عنها.

وأخيرا فهذه بعض التوصيات للباحثين في هذا المجال:

- دراسة مقارنة دلالة الحديث غير المحفوظ عند الترمذي بغيره من العلماء.
- دراسة الحديث غير المحفوظ وأثره على الأحكام الشرعية.
- دراسة أثر الحديث غير المحفوظ على الفقه الإسلامي.

و أخيرا أحمد الله أن وفقنا لإتمام هذه الرسالة، سائلين المولى-عز وجل- أن يكتب لها القبول، وأن يجعل عملنا خالصا لوجهه الكريم، وأن يكون نفعا للمسلمين، فليس لنا فيه إلا جمع كلام العلماء منسوبا إليهم، وترتيبه و بلورته في حلة جديدة فريدة من نوعها، نضعها بين يدي الباحثين والقراء نسهل عليهم عناء البحث، وتكون فائدة تنفعهم في هذا المجال، فما كان فيه صواب فمن الله عز وجل، وما كان فيه خطأ فمن نفسي والشيطان، وما توفيقنا إلا بالله العلي العظيم.

فاجعل اللهم أحسن أعمالنا خواتيمها، وصلي اللهم على سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم، وأصحابه وآله أجمعين، وعلى من تبعه بإحسان إلى يوم الدين.

## قائمة المختصرات

| المختصر | دلالته |
|---|---|
| ت | تحقيق |
| ج | جزء |
| د.س.ن | دون سنة نشر |
| د.ط | دون طبعة |
| ص | صفحة |
| ط | طبعة |
| م | ميلادي |
| هـ | هجري |

# الفهارس العامة

## فهرس الأحاديث


| طرف الحديث | رقم الصفحة |
|---|---|
| «إذا جاء أحدكم المسجد فليركع ركعتين قبل أن يجلس» | 35 |
| «من وجد تمرًا فليفطر عليه» | 40 |
| «من ذرعه القيء، فليس عليه قضاءٌ» | 45 |
| «اغتسل النبي صلى الله عليه وسلم لدخوله مكة» | 50 |
| «اللهم اغفر لحينا وميتنا، وشاهدنا وغائبنا» | 53 |
| «لا تحرم المصة ولا المصتان» | 58 |
| «إذا تشاجرتم في الطريق فاجعلوه سبعة أذرعٍ» | 64 |
| «ألقوها وما حولها وكلوه» | 67 |
| «ثلاثةٌ يحبهم الله» | 74 |

# فهرس المصادر والمراجع

## قائمة المصادر والمراجع

### ❖ القرآن الكريم برواية ورش عن نافع


- أخبار مكة في قديم الدهر و حديثه، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن العباس الفاكهي, ت: د.عبد الملك عبد الله دهيش، دار خضر-بيروت،ط2، 1414هـ.
- اختصار علوم الحديث، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، ت: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
- الإرشاد في معرفة علماء الحديث، أبو يعلى الخليلي خليل بن عبد الله بن أحمد، ت:د.محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد-الرياض،ط1، 1409هـ.
- ألفية السيوطي في علم الحديث، جلال الدين السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر، ت:ماهر الفحل، صححه وشرحه: الأستاذ أحمد محمد شاكر، المكتبة العلمية-بيروت.
- الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين، نور الدين عتر، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر-القاهرة،ط1.
- الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع، د.عداب محمود الحمش، دار الفتح للدراسات والنشر-عمان،الأردن،ط1، 2003م.
- الأنساب، لأبي سعد عبد الكريم بن محمد، السمعاني، ت:عبد الرحمان بن يحي المعلمي، مجلس دائرة المعارف العثمانية،ط1، 1962م.
- البداية والنهاية، لأبي الفدا اسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، ت:علي شيري، دار إحياء التراث العربي،بيروت-لبنان،ط1، 1988م.
- تاريخ بغداد، أبوبكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، ت:د.بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي-بيروت،ط1، 2002م.

- تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفورى، دار الكتب العلمية – بيروت.
- تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي، أبو غدة عبد الفتاح، مكتب المطبوعات الإسلامية–حلب،ط1، 1993م.
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، جلال الدين السيوطي عبد الرحمان بن أبي بكر، ت:أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة–الرياض.
- تذكرة الحفاظ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، دار الكتب العلمية،بيروت–لبنان،ط1، 1998م.
- تقريب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، ت:محمد عوامة، دار الرشيد–سوريا،ط1، 1986م.
- تهذيب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، مطبعة دائرة المعارف النظامية الهند،ط1، 1326هـ.
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، أبو الحجاج جمال الدين يوسف المزي، ت:بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت،ط1، 1980م.
- الثقات، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البستي، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند،ط1، 1973م.
- جامع الأصول في أحاديث الرسول، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد الجزري ابن الأثير، عبد القادر الأرنؤوط، مكتبة الحلواني – مطبعة الملاح – مكتبة دار البيان،ط1، 1969م.
- جامع الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى الترمذي، ت:بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي–بيروت،1998م.

- الجرج و التعديل لابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر الرازي ابن أبي حاتم ،طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند، دار إحياء التراث العربي – بيروت،ط1، 1952هـ.
- الدعاء للطبراني، أبو القاسم الطبراني سليمان بن أحمد بن أيوب، ت:مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية–بيروت،ط1، 1414هـ.
- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، أبو عبد الله محمد بن جعفر، الكتاني، ت:محمد المنتصر بن محمد الزمزمي، دار البشائر، ط6، 2000م.
- الزهد والرقائق لابن المبارك، لأبي عبد الرحمان عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي، ت:حبيب الرحمان الأعظمي، دار الكتب العلمية–بيروت، د.ط،د.س.ن، باب فضل ذكر الله عز وجل، رقم: 1291م.
- سنن ابن ماجة، ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، ت:محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية–فيصل عيسى البابي الحلبي.
- سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق، ت:محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا–بيروت.
- سنن الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني، ت:شعيب الارنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان،ط1، 2004م.
- سنن الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمان بن الفضل الدارمي، ت:حسين سليم أسد الداراني، دار المغني للنشر و التوزيع–المملكة العربية السعودية،ط1، 2000م.
- السنن الصغرى للنسائي، أبو عبد الرحمان أحمد بن شعيب بن علي الخرساني النسائي، ت:عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية–حلب،ط2، 1986م.

- السنن الصغير للبيهقي، أبوبكر البيهقي أحمد بن الحسين بن علي ، ت:عبد المعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي باكستان،ط1، 1989م.
- السنن الكبرى النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي، ت:حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة–بيروت،ط1، 2001م.
- السنن الكبرى للنسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي، ت:حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة–بيروت،ط1، 2001م.
- السنن الكبرى، أبو بكر البيهقي أحمد بن الحسين بن علي، ت:محمد عبد القادر عطا،دار الكتب العلمية–بيروت،لبنان،ط3، 2003م.
- سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، ت:د. زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة،ط1، 1414هـ.
- سير أعلام النبلاء، شمس الدين محمد بن أحمد، الذهبي ،ت: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة،بيروت،ط3، 1985م.
- الشاذ والمنكر وزيادة الثقة – موازنة بين المتقدمين والمتأخرين، أبو ذر عبد القادر بن مصطفى بن عبد الرزاق المحمدي، رسالة دكتوراه من الجامعة الإسلامية بإشراف الأستاذ الدكتور بشار عواد معروف، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 2005م.
- شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن الحنبلي، ت:د.همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار–الزرقاء–الأردن،ط1، 1987م.
- شرح علل الترمذي، زين الدين ابن رجب الحنبلي، ت: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار – الزرقاء – الأردن، ط1، 1987م.

- شرح مشكل الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة المعروف الطحاوي، ت:شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة،ط1، 1994م.
- شروط الأئمة الخمسة، أبوبكر محمد بن موسى الحازمي، اعتمد التحقيق: على طبعة حسام الدين القدسي-رحمه الله-التي طبعت بمصر سنة 1357هـ، دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان،ط1، 1984م.
- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان البستي، ت:شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت،ط2، 1993م.
- صحيح ابن خزيمة، أبوبكر بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة النيسابوري، ت:د.محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي-بيروت.
- صحيح البخاري، محمد بن اسماعيل أبو عبد الله البخاري، ت:محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة،ط1، 1422هـ.
- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، ت:محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي-بيروت.
- العرف الشذي شرح سنن الترمذي، محمد أنور شاه بن معظم شاه الكشميري الهندي، تصحيح الشيخ محمود شاكر، دار التراث العربي-بيروت،لبنان،ط1، 2004م.
- علل الترمذي الكبير، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى الترمذي، ت: صبحي السامرائي وآخرون، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية-بيروت،ط1، 1409هـ.
- العلل الصغير للترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى الترمذي، ت:أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي-بيروت.

- العلل لابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمان بن محمد بن إدريس الرازي بن أبي حاتم، ت: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد ود/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، مطابع الحميضي،ط1، 2006م.
- العلل ومعرفة الرجال، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، ت:وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني ، الرياض،ط2، 2001م.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز. دار المعرفة – بيروت، 1379هـ.
- فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي، ت:علي حسين علي، مكتبة السنة – مصر،ط1، 2003م.
- فهرست ابن خير الإشبيلي، أبوبكر بن خير بن عمر الإشبيلي، ت:محمد فؤاد منصور، دار الكتب العلمية–بيروت، لبنان،ط1، 1419هـ.
- قوت المغتذي على جامع الترمذي، جلال الدين السيوطي عبد الرحمان بن أبي بكر، إعداد الطالب: ناصر بن محمد بن حامد الغريبي، إشراف: فضيلة الأستاذ الدكتور/ سعدي الهاشمي، رسالة الدكتوراه – جامعة أم القرى، مكة المكرمة – كلية الدعوة وأصول الدين، قسم الكتاب والسنة،1424هـ.
- الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، أبوبكر بن أبي شيبة عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان، ت:كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد–الرياض،ط1، 1409هـ.
- كشف الظنون عن أسامي الفنون، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة، مكتبة المثنى–بغداد، 1941م.

- لسان العرب، الفضل محمد بن مكرم بن علي ابن منظور، دار صادر-بيروت،ط3، 1414هـ.
- مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي، يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت - صيدا،ط5، 1999م.
- مستخرج أبي عوانة، أبو عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري الإسفراييني، ت:أيمن بن عارف الدمشقي، دار المعرفة-بيروت،ط1، 1998م.
- مسند ابن الجعد، علي بن الجعد بن عبيد الجوهري البغدادي، ت:عامر أحمد حيدر، مؤسسة نادر-بيروت،ط1، 1990م.
- مسند أبي يعلى، أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى التميمي الموصلي، ت:حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث-دمشق،ط1، 1984م.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، ت: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة،ط1، 2001م.
- مسند الإمام أحمد، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، ت:شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة،ط1، 2001م.
- مسند البزار، أبوبكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، ت:محفوظ الرحمان زين الله وآخرون، مكتبة العلوم والحكم-المدينة المنورة،ط1، 1988-2009م.
- مسند البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، ت:محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة،ط1، 2009م.

- مسند الحميدي، أبو بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى، ت:حسن سليم أسد الداراني، دار السقا،دمشق-سوريا،ط1، 1996م.
- مسند الطيالسي، أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي، ت:د.محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر-مصر،ط1، 1999.
- المصنف، أبوبكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الصنعاني، ت:حبيب الرحمان الأعظمي، المجلس العلمي-الهند،ط2، 1403هـ.
- معجم ابن المقرئ، أبوبكر محمد بن إبراهيم المشهور بابن المقرئ، ت:أبي عبد الحمن عادل بن سعد، مكتبة الرشد، الرياض، شركة الرياض للنشر والتوزيع،ط1، 1998م.
- المعجم الأوسط للطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين – القاهرة.
- المعجم الصغير، أبو القاسم الطبراني سليمان بن أحمد بن أيوب، ت:محمد شكور محمود الحاج أمرير، المكتب الإسلامي، دار عمار-بيروت، عمان، ط1، 1985م.
- المعجم الكبير للطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، ت:حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة بن تيمية-القاهرة،ط2.
- معرفة السنن والآثار، أبوبكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، عبد المعطي أمين قلعجي، الناشرون: جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي – باكستان)، دار قتيبة (دمشق – بيروت)، دار الوعي (حلب – دمشق)، دار الوفاء (المنصورة- القاهرة )، ط1, 1991م.
- معرفة أنواع علوم الحديث، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمان تقي الدين المعروف بابن الصلاح، ت:عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية،ط1، 2002م.

- معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد النيسابوري، ت: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية-بيروت،ط2، 1977م.
- الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها، حمزة عبد الله المليباري، دار بن حزم، بيروت-لبنان، ط2، 2001م.
- موطأ الإمام مالك، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني، ت:محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، د.ط، 1985م.
- الموطأ, مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي، ت:محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية - أبو ظبي - الإمارات، ط1، 2004م.
- الموقظة في علم مصطلح الحديث، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب،ط2، 1412هـ.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، ت:علي محمد البجاوي، دار المعرفة بيروت- لبنان،ط1، 1963م.
- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، ت: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير بالرياض،ط1422،1هـ.
- نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي، ت:محمد عوامة، مؤسسة الريان للطباعة والنشر - بيروت -لبنان/ دار القبلة للثقافة الإسلامية- جدة - السعودية، ط1، 1997م.

- الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي، ت: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث – بيروت،د.ط،2000م.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس أحمد بن محمد، ابن خلكان، ت: إحسان عباس، دار صادر بيروت،ط1.

# فهرس المحتويات


| العنوان | الصفحة |
|---|---|
| شكر وتقدير | |
| Abstract | |
| مقدمة | |
| الدراسة النظرية | |
| مبحث تمهيدي: مدخل مفاهيمي | |
| المطلب الأول: تعريف الحديث غير المحفوظ | 1 |
| المطلب الثاني: اصطلاحات مقاربة: "الشاذ"، "المنكر" و "التفرد" | 2 |
| أولا: تعريف الشاذ: | 2 |
| ثالثا: تعريف التفرد: | 6 |
| المبحث الأول: التعريف بالترمذي وكتابه الجامع | 8 |
| المطلب الأول: التعريف بالترمذي | 8 |
| أولا: اسمه ونسبه ونسبته | 8 |
| ثانيا: مولده: | 8 |
| ثالثا: شيوخه: | 10 |
| رابعا: تلاميذه: | 11 |
| خامسا: منزلة الإمام الترمذي عند علماء الحديث: | 11 |
| سادسا: مؤلفاته: | 12 |
| سابعا: وفاته: | 13 |
| المطلب الثاني: التعريف بالكتاب "الجامع" | 13 |
| أولا: اسم الجامع: | 13 |
| ثانيا: سبب تأليفه: | 14 |
| ثالثا: موضوع الجامع | 15 |
| رابعا: فضل الجامع وثناء العلماء عليه | 17 |
| خامسا: رتبة الجامع بين كتب السنة | 18 |
| خلاصة | 21 |
| الدراسة التطبيقية | |
| المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية: نماذج لأحاديث غير محفوظة عند الترمذي و دلالتها في جامعه | 23 |
| المطلب الأول: حديث"تحية المسجد" | 24 |

| | |
|---|---|
| أولا: نص كلام الترمذي | 24 |
| ثانيا: شرح نص كلام الترمذي | 25 |
| ثالثا: تخريج الرواية غير المحفوظة | 25 |
| رابعا: تخريج الرواية المحفوظة | 26 |
| خامسا: الدراسة و الترجيح | 28 |
| المطلب الثاني: حديث "من وجد تمرا فليفطر عليه" | 29 |
| أولا: نص كلام الترمذي | 29 |
| ثانيا: شرح كلام الترمذي | 30 |
| ثالثا: تخريج الرواية غير المحفوظة | 30 |
| رابعا: تخريج الرواية المحفوظة | 31 |
| خامسا: الدراسة والترجيح | 33 |
| المطلب الثالث: حديث "من ذرعه القيء، فليس عليه قضاء" | 34 |
| أولا: نص كلام الترمذي | 34 |
| ثانيا: شرح نص كلام الترمذي | 35 |
| ثالثا: تخريج الرواية غير المحفوظة | 35 |
| رابعا: تخريج الرواية المحفوظة | 37 |
| خامسا: الدراسة والترجيح | 38 |
| المطلب الرابع: حديث "الاغتسال لدخول مكة" | 40 |
| أولا: نص كلام الترمذي | 40 |
| ثانيا: شرح نص الترمذي | 40 |
| ثالثا: الرواية غير المحفوظة | 40 |
| رابعا: تخريج الرواية المحفوظة | 41 |
| خامسا: الدراسة و الترجيح | 42 |
| المطلب الخامس: حديث: "ما يقال في الصلاة على الميت" | 43 |
| أولا: نص كلام الترمذي | 43 |
| ثانيا: شرح كلام الترمذي | 44 |
| ثالثا: تخريج الرواية غير المحفوظة | 44 |
| رابعا: تخريج الرواية المحفوظة | 44 |
| خامسا: الدراسة والترجيح | 46 |
| المطلب السادس: حديث "لا تحرم المصة ولا المصتان" | 48 |

| | |
|---|---|
| أولا: نص كلام الترمذي | 48 |
| ثانيا: شرح نص الترمذي | 48 |
| ثالثا: تخريج الرواية غير المحفوظة | 49 |
| رابعا: تخريج الرواية المحفوظة | 49 |
| خامسا: الدراسة والترجيح | 51 |
| المطلب السابع: حديث "إذا تشاجرتم في الطريق فاجعلوه سبعة أذرع" | 53 |
| أولا :نص كلام الترمذي | 53 |
| ثانيا: شرح نص الترمذي | 53 |
| ثالثا: تخريج الرواية غير المحفوظة | 54 |
| رابعا: تخريج الرواية المحفوظة | 54 |
| خامسا: الدراسة والترجيح: | 55 |
| أولا: نص كلام الترمذي | 56 |
| ثانيا: شرح نص الترمذي | 57 |
| ثالثا: تخريج الرواية غير محفوظة | 57 |
| رابعا: تخريج الرواية المحفوظة | 58 |
| خامسا: الدراسة والترجيح | 59 |
| المطلب التاسع: حديث: "كراهية أن تنزى الحمر على الخيل" | 60 |
| أولا: نص كلام الترمذي: | 60 |
| ثانيا: شرح نص الترمذي | 61 |
| ثالثا: تخريج الرواية غير محفوظة | 61 |
| رابعا: تخريج الرواية المحفوظة | 61 |
| خامسا: الدراسة و الترجيح: | 62 |
| المطلب العاشر: حديث "ثلاثة يحبهم الله" | 63 |
| أولا: نص كلام الترمذي | 63 |
| ثالثا: تخريج الرواية غير المحفوظة | 64 |
| رابعا: تخريج الرواية المحفوظة | 64 |
| خامسا: الدراسة والترجيح | 66 |
| خلاصة | 67 |
| خاتمة | 69 |
| قائمة المختصرات | 72 |

| | |
|---|---|
| الفهارس العامة | 73 |
| فهرس الأحاديث | 74 |
| فهرس المصادر والمراجع | 75 |
| فهرس المحتويات | 85 |